قتلُ النساء في ظلِّ غياب القوانين
محكمةُ الأسرة .. خطوة على الطريق

مؤسسة دراساتُ المرأةِ الجديدة

مؤسسةُ دراساتِ المرأة الجديدة : منظمةٌ نسويةٌ تطوعية تعملُ منذ عام 1984، وتسعى لبلورةِ رؤية نسويةٍ مصرية وعربية من قضايا المجتمعِ عموماً، وقضايا المرأةِ خصوصاً، وتدعو لها عبرَ برامج وأنشطة متنوعة. تسعى المؤسسةُ لمجتمعٍ ديمقراطي عادل تختفي فيه كافةُ أشكال التمييز ضدَّ المرأة، وتحققُ فيه المساواة في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية بين النساء والرجال، المساواةُ الفعلية في الواقعِ وليس مجرد المساواة القانونية رغمَ أهميتها.
رسالةُ المؤسسة:
* المساعدةُ في الجهودِ الرامية إلى تطويرِ وتقويةِ الحركة النسائية المصرية.
*وضعُ قضيةِ المرأة على جدولِ أعمال كلِّ القوى الاجتماعية والسياسية.
* التعاونُ والتنسيق مع أكبرِ عددٍ من المنظمات النسوية المصرية والعربية لصياغةِ رؤى مشتركة.
*التفاعلُ مع الحركةِ النسائية العالمية وتنسيقِ الجهود حولَ القضايا المشتركة.
*دعمُ النساء المهمَّشات، وتمكينهنَّ من خلالِ توفير المعلومات وخلقِ جماعاتِ ضغط،والتوعية.
* دعم الآليات الديمقراطية وإرساء أسس المجتمع المدني.

الآنَ ، وليسَ غداً

بقلم: بهيجة حسين

أخرَ صدورُ عددنا الرابع عشر لظروفٍ خارجةٍ عن إرادتنا، فقد كنا نطمحُ لأن نُصدر على الأقل ثلاثة أعداد، مما يتيحُ لنا طرحَ رؤانا وتؤكدُ على تواصلنا مع قرائنا وأصدقائنا الذين يشاركوننا الطريق الصعب نحوَ مجتمعٍ خالٍ من التمييز والعنف.

ولكننا فوجئنا بسلاسلِ القيود القانونية تلتفُّ حول إرادتنا في مواصلةِ عملنا، وإصدارِ نشرتنا، تلك القيود التي سنَّها المشرِّعُ في قانونِ الجمعيات الأهلية، القانونُ الذي لن نتوقف عن مناهضته والتصدي له- مع كافةِ القوى الديمقراطية - حتى إسقاطه.
وكان أن حصلنا على حكمٍ قضائي بإشهارِ مؤسسة المرأة الجديدة، لنبدأَ مرحلةً جديدة من العمل والعطاء نكملُ فيها ما بدأناه من نضال من 20عاماً ، لتحينَ أبواب لمؤسسةِ لكل الجهودِ والرؤى التي تدعمُ رسالتنا وتدفعُ خطواتنا إلى الأمام.

لذا، حرصنا في هذا العدد أن نُبرزَ المناقشات التي دارت حولَ المرأة في مبادراتِ الإصلاح، سواء المبادرات الخارجية كمبادرةِ دول الثمان الكبار، أو مبادرةِ الشرق الأوسط الكبير الأمريكية، والمبادرات الداخلية التي قُدمت فيما عُرف بمبادرةِ الإسكندرية للإصلاح، ومبادرة الإخوان المسلمين، وحزب التجمع، وبعضِ منظمات المجتمع المدني، وهذا يدعونا لفتحِ باب الحوار مع منظماتِ المجتمع المدني والقوى الديمقراطية لوضعَ نحن برنامجنا ومبادرتنا، مستندين فيها أيضاً إلى جميعِ وجهاتِ النظر التي سبقَ طرحها في ورشة العمل التي نُقدمها، والتي تم عقدها في ملتقى الهيئات.. والتي نقدمها في هذا العددِ كبدايةٍ للاشتباك مع هذه القضية الكبرى، نسعى لوضعِ برنامجٍ عام فيها، ووضع تفاصيل وبرامج وخطط عملية فيما يخص قضية المرأة المصرية.تلكَ المرأة التي لن نقولَ إنها تحمل على عاتقها إنجابَ الأولاد وتربية النشأ. ولكننا سنقولُ إنها تحملُ مسئولياتها في الاقتصادِ والتنمية، فهيَ المرأة التي تزرعُ في الغيطان، وتصنعُ في المصانع، وتقفُ أمام السبورات لتعلمَ في المدارس والجامعات، والتي تقفُ في معمل البحث العلمي والمستشفيات، والتي تحملُ على رأسها القصعة وتصعدُ السقالة لتبني كما زرعت وروت وحصدت.

إنها المرأة التي تعول 25% من الأسر المصرية، والتي لا يدخلُ " حصادها" أو إنتاجها ضمنَ الناتج القومي للبلاد، تحديداً في مجالِ الزراعة والصناعاتِ الصغيرة، والخاصة، والعملةِ المؤقتة، والمهمشة، المرأة المحرومة معه من الحقوقِ التأمينية، والاجتماعية، والصحية في ظلِّ تشريعات شرعةٍ تضعها في مصافِّ فاقدي الأهلية. فحجبت عنها الوظائف العليا، إلا ما يزينُ عروة جاكيت النظام، وحجبَ عنها حقها في صنعِ القرار حتى فيما يتعلقُ بنفسها، وهي الناقصةُ لعقلِ والدين وفاتحةَ أبواب جهنم ووقود

نارها وفاءً لمشايخِ الزوايا وشرائطِ الكاسيت. وهي التي تجاوزَ العنفُ ضدَّها كل حدود، حتى إنها تدفع حياتها عقاباً لها على تأخرها في إعدادِ كوبِ شايٍ لزوجها، وهي التي تتحملُ عنفَ الفقر، وفشل سياسات النظام الاقتصادية، حتى تُطعمَ الأفواه المفتوحة، في فمِ أغلاءٍ نكتوي جميعاً بناره.
ونهايةً نقول: من قلبِ واقعنا، سوفَ نضعُ برامجنا، وعلينا أن نبدأَ الآن، وليس غداً.

محكمةُ الأسرة..خطوةٌ على الطريق

بعدَ جهودٍ مضنية قامت بها المرأةُ المصرية والجمعيات النسائية والمجالس القومية المتخصصة، جاء قانون الأسرة ليسَ في صالحِ المرأة فحسب، ولكنه ينعكسُ على المجتمع كله. ويهدفُ قانون محكمة الأسرة إلى تجميعِ كل قضايا الأسرة المتنازعة من حضانة، ونفقةِ الأولاد، وطلاق، وغيرها بشكل متكامل، حتى يُمكن النظر إليها وإصدار حكم عادلٍ مع سرعة البت فيه، وفكرة إنشاء محكمة مختصة بشؤون الأسرة ليست وليدة الحظة، فبعدَ أن تفاقمت قضايا الأحوال الشخصية واتسعت مشاكلها داخل قاعات المحاكم فضلاً عن الظروف التي تعيشها الأسر حالياً من صراعات، وخلافات وقضايا خلع وطلاق، وغيرها، جَعلت كثيراً من الجمعيات النسائية والمجالس القومية المتخصصة تبحثُ عن وسيلة لحمايةِ أمن وسلامِ الأسر المصرية، وبعدَ نضالِ كثيرٍ من الجمعيات النسائية والمستنيرين من الرجال والنساء أصبحَ هناك ضرورة لطرحِ مشروع إنشاء محكمةِ الأسرة، خاصةً بعد أن أثبتت الإحصاءات والمتابعات الميدانية زيادةَ عدد القضايا والخصومات الأسرية بالمحاكم، بالإضافةِ إلى ارتفاع عدد حالات الخلع وقضاياه، والتي تُقدر حتى الآن بنحو 16 ألف قضية.
نجوى إبراهيم.

محكمةُ الأسرة تتكونُ من ثلاثة قضاة يكونُ أحدهم، على الأقل، بدرجةِ رئيس محكمة ابتدائية، لتحقيقِ أفضلِ أداءٍ يُناسب اختصاصها بنظرِ ما كانت تختصُّ به المحاكم الجزئية والابتدائية في قضايا الأحوال الشخصية، ويعاونُ محكمة الأسرة في نظرِ كل دعاوي الأحوال الشخصية خبيرانِ، أحدهما أخصائي اجتماعي، والآخر أخصائي نفسي، على أن يكون أحدهما من النساء، كما شملَ القانون إنشاء نيابةٍ متخصصة لشؤون الأسرة مهمتها تلقي الدعاوى والطعون أمامَ محاكم الأسرة ودوائرها الاستئنافية، كما تكون هناك مكاتب يلجأ إليها المتنازعون قبلَ الذهاب إلى المحكمة أملاً في الصلح وفض المنازعات بعيداً عن المحاكم. ومن جانبها تؤكد، د. نادية حليم، مدير بحوث المرأة في المركز القومي للبحوث الاجتماعية، أن محكمة الأسرة كانت هدف العديدِ من الجمعيات الأهلية نظرا للمشاكلِ التي تحدث في الأسر المصرية؛ لذا فقد تعاونَ المجلس القومي للمرأة، كما تحمَّس لها المجلس القومي للأمومة والطفولة، وتضافرت هذه الجهود، إلى أن استجابت الدولةُ أخيراً وأصدرت القانون رقم واحد لسنة 2000، بشأنِ تيسيرِ إجراءات التقاضي للأحوال الشخصية، وتحمل بنك ناصر الاجتماعي دفع النفقة الزوجةِ أو للأولاد، ثم جاء قانون محكمة الأسرة الذي يُخرجُ بقضايا الأسرة من إطار التجريم إلى النظرِ إليها باعتبارها تمثلُ موضوعاً مختلفاً له أبعاده الاجتماعية، ويعتبر جزءاً متمما لقانون حماية الطفل من الأسرةِ التي لا تعينه ولا ترعاه بما يكفي. كما اختصرَ القانون الوقت والجهد الذي كانت تعاني منه المرأة في قضايا النفقة، حيثُ إن تجمع قضايا الأسرة في محكمةٍ واحدة يحفظ كرامةَ كلِّ فردٍ من أفراد الأسرة المتنازعة، ولا يجعلهم طرفاً في نزاع، وتشيرُ إلى أن من مزايا القانون الجديد وجود ماهية يلجأ إليها الزوج والزوجة محل النزاع تضمُّ أخصائياً نفسياً وآخر اجتماعياً ورجل دين، أملاً في الإصلاحِ بين الزوجين بالطرقِ الودية.

كما سيصبحُ لكلِّ أسرة متنازعة ملف خاص مدون فيه أصلُ المشكلة ومراحل تطورها، وسوفَ تضم المحكمة 3 أعضاء، هم أخصائي اجتماعي وآخر نفسي لبحثِ حالة الأسرة ودراستها، بالإضافةِ إلى عضو النيابة العامة، وهذا يتطلبُ أن يكون هؤلاء الأخصائيون على درجةٍ عالية من التدريب والقدرة على التعامل مع مثل هذه القضايا وبدء العمل به، حتى نتأكد من وجود متخصصين متدربين سواء قضاة أو محامين أو أخصائيين، حتى يتفهموا طبيعة العمل مع القضايا الأسرية.
دائرة واحدة

وتقولُ د. هدى ذكريا، أستاذة علم الاجتماع جامعة الزقازيق، إنَّ قانون محكمة الأسرة له تاريخ طويل في مصر، فهوَ حلمٌ طالَ انتظاره لرفعِ المعاناةِ عن ضحايا الطلاق، وجاءَ بعد عناء وتصدعاتٍ أسرية وخلافاتٍ ومنازعات، وغيرها من المشاكلِ اليومية التي أصابت الأسرة المصرية، كان العبءُ يقعُ دائما على عاتق المرأة، ومن هنا جاءَ اهتمامُ جميع الجمعيات النسائية ومحاربتها من أجلِ الموافقة على

مشروع قانون محكمة الأسرة، الذي علَّق عليه الملايين آمالهم، عسى أن يُعالج مشاكلَ كلِّ أسرة. وجاءت أخيراً الموافقة على القانون بعد جهدٍ طويل شاركَ فيه كثيرٌ من المستنيرين من الرجال والنساء والجمعياتِ المهتمة بقضايا المرأة. وتشير د. هدى إلى أن القانون يهدفُ إلى تسهيل الإجراءات على الأسرة كلها: نظراً لأنه يجمع كل ما يتعلق بالعلاقات الزوجية أمامَ دائرةٍ قضائية واحدة، وهذا في حدِّ ذاته تسهيلٌ على الأسرة، ونظراً لأن المتضرر طولَ الوقت هو الزوجة والأولاد، فإن المحكمةَ ترفعُ الظلم عنهم وتخففُ عنهم العناء. ويتمُّ عمل ملف كامل للأسرة، وينظر أمام دائرة قضائية واحدة، وهذا يوفرُ للمرأة المصروفات التي كانت تضيعُ في التنقلِ بين المحاكم وتوكيل أكثر من محام، أصبحت الزوجة تتابع قضاياها في مكانٍ واحد، وأهمُّ ما في محكمةِ الأسرة أن أصبحَ للأطفال مكان مخصص للرؤية أو الانتظار حتى لا يضطروا للوجود في الأقسام. كما جاءَ قانون إنشاء صندوق تأمين للأسرة ببنك ناصر ليحلَّ مشكلة النفقة للمطلقة والأولاد منذ صدور الحكم، حتى لا تتعرض الأسرة لهزةٍ اقتصادية إذا امتنع الزوجُ عن الدفع.

إنقاذ الأسرة

تؤكدُ د. فوزية عبد الستار، أستاذ القانون الجنائي بجامعةِ القاهرة، أنَّ قانون محكمة الأسرة يحقق العديد من المزايا لأطرافِ الأسرةِ المتنازعة، لأنه يؤدي إلى توفيرِ الوقت والجهد بالنسبة للزوج والزوجة بسببِ تجمعِ كل قضايا الأسرة في مكانٍ واحد، وبذلك تقتربُ المحكمة من المتقاضين، بما يوفرُ الجهد والوقت للجميع، ويؤدي إلى إحاطةِ هيئة المحكمة بكلِّ أبعاد النزاع، حيثُ يُحقق الحكم العادل. وتضيفُ أن هذه المحكمة تُشكل من ثلاثةِ قضاة أحدهم، على الأقل، رئيسُ محكمةٍ ابتدائية، يعاونه أخصائي نفسي وآخر اجتماعي. وميزة هذين الأخصائيين تمثلُ في بحثِ أسبابِ النزاع والتغيرات التي طرأت على الأسرة، ومن خلال هذا يتمكن القاضي من أن يحكمَ حكماً عادلاً، ومن مزايا هذا القانون أيضاً - والكلام للدكتورة فوزية - أنه لا ينظرُ في النزاع إلا بعد محاولةِ إجراء الصلح بين طرفي النزاع عن طريقِ مكتب فض المنازعات الملحق بالمحكمة، وهذا الحل بإمكانه إنقاذ الأسرة إذا تمَّ الصلح بين الأطراف المتنازعة.

ومن أهمِّ مزايا القانون أنه ألغى طريقة الطعن بالنقض، لأنه كان يؤدي إلى معاناة شديدة بالنسبة للمرأةِ التي تطلبُ الحصول على الطلاق فيحكمُ لصالحها في أولِ درجةٍ ثم يؤيد الحكم في محكمة الاستئناف.

وتؤكدُ الأستاذة تهاني الجبالي، المستشارة بالمحكمة الدستورية العليا، أن محكمةَ الأسرة تحقق مبدأ التخصص في القضاء، حيث إنها هي المحكمة الوحيدة المختصة بنظرِ المنازعات المتعلقة بالأسرة التي يُطبق عليها قانون تيسير إجراءات التقاضي في مسائلِ الأحوال الشخصية رقم 1 لسنة 2000 ، كذلك تعمل على التيسير على القاضي والمتقاضي لأن القاضي يقتصرُ عمله على هذه النوعيةِ من المنازعات، وتجعلُ جهده في إطارِ تخصصٍ واحد، وهذا يساعدُ على إتقانه والإحاطة بمختلفِ نواحيه، وبالنسبةِ للمتقاضي فإنَّ هذه المحكمة تجعله مقصوداً عليها دونَ غيرها من المحاكم في نظرِ هذه المنازعات (وتؤكدُ أن فكرة القضاء المتخصص أحد الأساليب المتطورة في العالمِ بأسره، وكانت في مقدمته محاكم الأسرة، ونحنُ في حاجةٍ مُلحة للاستفادةِ من تجاربِ الدول الأخرى في هذا الاتجاه) .

وتقول المحامية مرفت أبو تيج: كان هناك ضرورة قصوى لإنشاءِ محكمةِ الأسرة، وهو ما كنا نطالبُ به دائماً، لأنَّ ما يحدث حالياً يُعرِّضُ الأسر المتنازعة إلى مشاكل لا حصرَ لها، والهدف من هذا القانون ليس تيسير الأمر على النساء فحسب، ولكن على الرجال أيضاً، حيثُ يكون تسهيل الإجراءات للطرف المظلوم سواء أكان الزوج أم الزوجة، في هذه الحالة فإنَّ أحدَ الطرفينِ لا يضطر للانتقال بين عدةِ محاكم ينظرُ كل قاضي فيها قضيةً مختلفة من قضايا تطليق، إلى حضانة، إلى نفقة، ولكن يكون هناك قاضي واحد، تُعرضُ أمامه جميعُ المشاكل ويستطيعُ من خلالِ الأوراق الموجودة لديه أن يحكم ويعرف من الظالم ومن المظلوم، ويحكم في النهاية لصالحِ الأسرةِ والأطفال تحديداً؛ أيضاً الزوجة لا يجبُ أن تجد نفسها بلا مأوى بعد تربيةِ الأولاد وبلوغهم السن القانونية كما يحدثُ في القانون الحالي.

كذلكَ يجب أن توفر لهم سبل الحصول على الفقةِ بالطرق اليسيرة.. وغيرها من الأمور التي يتعرض لها القانون الجديد.
وترى أن وجود ثلاثة قضاة أحدهم على الأقل رئيس محكمة ابتدائية يجعلُ النزاع مطروحاً على عدد من القضاة. ويكون فيها الحكم المنصف ، ووجود الأخصائي النفسي والاجتماعي أحدهما من النساء له أهمية كبيرة.من حيثُ بحث أسباب النزاع والتغيرات التي طرأت على الأسرة.
وتطالبُ بضرورةِ ضمان تنفيذ الأحكام التي تُصدرها محكمةُ الأسرة وتدريب الأخصائيين تدريباً كافياً ، نظراً لأن العلاقات الاجتماعية والأسرية لا سيما في وجودِ أطفالٍ تحتاجُ جلسةً مختلفةً ومرونةً في التعاملِ لا تتحققُ إلا بالاختيار الجيد للمتعاملينَ في هذه القضايا.

يا عالم سيبوني أرقص
ياسمين حسام الدين

رقاصة: أدي آخرتها ؟ كان َ هذا هو تعليق أمي عندما أخبرتها أنني قررت ُ أن أتعلم الرقص في مدرسة تابعة للأوبرا، هذه الجملة وما تلاها مثل َ الخوف من إخبار ِ أي شخص ٍ في عائلتي عن هذا الأمر، وادعائي أمام َ مدير الشركة التي ذهبت ُ لأعمل َ بها أنني أدرس ُ كورس لغة إنجليزية، أو من نظرة الناس لي أو رد فعلهم إذا لكشف َ أمري، باختصار، إحساسي أنني أفعل ُ جريمة ً هو الذي دفعني لأن أسأل نفسي: لماذا؟ لماذا لم أذكر الحقيقة؟ ولماذا كان رد فعل أمي هكذا؟ ولماذا أخاف من أن يراني أحد وأنا أرقص؟ ولماذا لا يرقص ُ الناس إلا في " الأفراح"؟
ولماذا لا يرقص ُ أحد في الشارع بدون مناسبة ٍ مثلا ً؟ ولماذا إذا فعل أحد من الناس ذلك يقولون عنه أنه مجنون أو غير محترم؟
كانت الإجابة: كلمة " الرقص" دائما ً هي المشكلة، أو كما قال محمود رضا كانت أكبر عقبة تعترض تكوين فرقة للفنون الشعبية هي كلمة " الرقص".
فقد حَوت هذه الكلمة من المعاني ما يكفي لفشل ِ أي مشروع تكوين ِ فرقة ٍ رقصة ٍ تضم ُّ شبابا وشابات من أسر ٍ طيبة ٍ تعمل ُ على مسارح الدولة، ويقبل ُ عليها الجمهور من أجل ِ الفن ِّ وحده، إذن فما معنى كلمة " رقص"؟ معجميًا، " رقص" رقص َ رقصا ً. نقل َ أو حرّك َ جسمه على إيقاع ٍ موسيقي أو على الغناء ِ. " الرقص" أداءُ حركات ٍ بجزء ٍ أو أكثر من أجزاء ِ الجسم على إيقاع ٍ ما للتعبير ِ عن شعور ٍ أو معاني معينة وهو أنواع كثيرة.

الرقص ُ في التاريخ

الرقص ُ معروف تاريخيا ً قبل الكلام، لأنَّ الإنسان الأول تحرك َ ورقص َ وعبَّر بجسده قبل أن يتكلم، وكان يرقص ُ في مناسبات عديدة: كالصيد واحتفالات بالطبيعة أو حتى خوفا ً منها، أو للتحاور ِ مع زملائه وكل شعوب العالم بدون استثناء كانت ترقص.

الرقص الفرعوني:

من منا لم يرَ صور الفراعنة وهم يرقصون منقوشة ً على جدران المعابد والمقابرة؟ كان رقصهم متنوعا تنوع أنشطتهم، فكان هناك الرقص الديني الذي يمارسه الكهنة والكاهنات في المعابد تقربا ً للآلهة، والرقص الرياضي والأكروباتي، ورقص المحاكاة الذي يُقلدون فيه حركات الحيوانات على أنغام الموسيقى بشكل ٍ متجانس، والرقص التمثيلي، والرقص الجنائزي أيضاً، فأقرباء وقريبات المتوفى كانوا يرقصون له للتسوية ِ عنه في العالم الآخر ولإبعاد ِ الأرواح الشريرة. كانت مهنة الراقص أو الراقصة مهنة عالية الشأن، لأنهم كانوا يحترفون الرقص في الاحتفالات الكبرى والقصور.

الرقص الهندي:

أما في الهند فهناك َ رقصة البيادر الشهيرة والموجودة حتى الآن، وهي رقصة دينية تتعلمها الفتيات والفتيان في المعبد منذ الصغر، ولم يكن هناك زوجة محترمة تعترف ُ أنها لم يتم تدريبها كراقصة معبد. وصوَّر الهنود إلاهة ً للرقص ِ وهي على شكل ِ أمرأة لها عدة أذرع وساق واحدة تقف ُ عليها واسمها " شيفا" أو " ناتاراجا" وكلمة " عالمة" ومعناها المتعلمة كانت تُطلق في الهند على الفتاة التي ترقص، لأنها متعلمة أفضل من الأخريات، ومن أسرة ٍ عريقة ٍ لأن الأسر العريقة فقط هي التي كانت تُقيم الاحتفالات لترقص فيها بناتها.

الرقص الإغريقي:

عرف َ الإغريق الرقص في كل ِّ المناسبات وخاصة الدينية والرقص الحربي، وهو رقص ُ الجنود أثناء الذهاب للحرب أو بعد العودة منها، والرقص الرياضي في الأوليمبيات التي كانت تقام فوق جبل " أوليمب"
أما أهم أنواع الرقص الإغريقي على الإطلاق فهو الرقص المسرحي والذي كان يُصاحب المسرحيات

الشهيرة كجزءٍ منها أو كفاصل بين المشاهد.

الرقص الروماني:

بعكسِ كل الحضارات لم يكن الرومان يرقصون ، بل كانوا يستقدمون الجواري والعبيد أسرى الحروب للرقص لهم، لأنهم كانوا يشعرون أن الرقص يُقلل من كبريائهم ووقارهم 2 أو ربط لأنَّ الرقص الروماني القديم مرتبط بالعري وإثارة الغرائز، فكان أشبه بـ " الإستربتيز "حالياً، أو رقصة سالومي التي رقصتها " لهيرود" كي يقتل يحيى أو يوحنا المعمدان! والطريف أن هذه الرقصة أصلها ديني فينقي، وهي رقصة السبع طرحات للإلهة.. عشتار، حيثُ اعتقد الفينيقيون أن الإلهة عشتارِ كانت ترتدي سبع طرحات فقط وتخلعها واحدةً تلو الأخرى عن جسدها لتفتحَ السبع بوابات وتنالَ قوتها، ومعَ ذلك فقد عرفَ الرومان الرقص الحربي للجنود مثل: الرقص بالدروع والسيوف، بالإضافةِ للرقص الرياضي الذي نقوله عن الإغريق، ويتبارى فيه الرياضيون بإظهارِ تناسقِ عضلاتهم وضخامةِ أجسامهم.

الرقص الأرناؤوطي:

الأرناؤوط هم الألبان القدماء وكانوا يرقصون بكاملِ زيهم العسكري وعتادهم في دائرة أو صف ، ويُمسكون مناديل ويُلوحونَ بها، وهي تشبه بشكلٍ كبير رقصة الدبكة اللبنانية أو الشيخان العراقية.

الرقص الأفريقي:

توجدُ العديد من الرقصاتِ الأفريقية الشهيرة مثل الرومبا، والجاز، يشاتشاه، مامبو، شيكا، وحتى الديسكو، وكل هذه الرقصات على إيقاعاتِ الطبول الأفريقية المصنوعة من جلود الحيوانات، وكانوا يرقصونَ أثناء الصيد والاحتفال بالزواج أو لمعبوداتهم مثل الشمس والقمر والأجداد، ومن أمثلتها تقليد النعامة على إيقاعِ الطبول أثناء صيدهم للنعام.
وقد نقلَ العبيد الأفارقة هذه الرقصات إلى أمريكا وحافظوا عليها وطوروها حرصاً على تفردهم وهويتهم الأفريقية.

الرقص الخليجي:

الرقص الخليجي يُعبر عن البيئة الصحراوية الصعبة، لذلكَ فإنَّ معظم حركاته سهلة وسريعة، وللرقص الخليجي ثلاثة أنواع من حيث الجنس: رجالي لا تشترك فيه النساء. ونسائي لا تشترك فيه الرجال، ومختلط وهو قليلٌ جداً ومن حيثُ عدد المشاركين فيه إلى رقصٍ فردي على إيقاعٍ فني مثل الخامري والسامرايات في الكويت والبحرين، وثنائي على الغناء فقط في البحرين والكويت وقطر والشرح في عمان، وغير محدود العدد مثل الميدان المختلط في عمان والليوة أو الهيوة في العراق؟

رقص الباليه:

بدأ الباليه في العصور الوسطى في إيطاليا حوالي عام 1448م. وكان رقصاً احتفالياً، ونقل بعدها إلى فرنسا التي طورته حتى إنَّ كل المصطلحات الخاصة به فرنسية، وكان الملوك والأمراء والنبلاء في فرنسا يتعلمونَ الباليه منذ صغرهم ليحسنوا من أجسامهم وأذواقهم وبالتالي أخلاقهم، وأول مكان تم فيه تدريس هذا النوع من الرقص كان هو أكاديمية الباليه سنة 1661 في فرنسا، ومنها انتقل الباليه إلى أوربا كلها و خاصة روسيا، ليكونَ منذ ذلك العهد. أول وسيلة إمتاعٍ للأوروبيين ! وتتفرع عنه عدة رقصات كالرقصِ الحديث والباليه المائي، وعلى أيِّ رقصٍ الآن أن يتعلم الباليه أولاً ليسهل عليه تعلم أي رقصة أخرى.

الرقص الشرقي:

ظهرَ الرقص الشرقي والبلدي في مصر، واختلفَ المؤرخون حول أصله، فقد ذكرَ البعض أن أصله فرعوني هندي، وبذلكَ حوالي سنة 1500 قبل الميلاد، وله نقوشٌ على جدران المعابد والمقابر، وبدأ ظهوره في مصر بعد استقدام الفراعنة للبيادير - راقصي المعبد الهنود - للرقص في احتفالاتهم

ونقلهم له ثم تطويره وانتقاله بعد ذلك للفينقيين.
وثمة رأي آخر وهو أن أصله فينيقي رجع إلى رقصة " سالومي الشهيرة المستوحاة من رقصة السبع طرحات للإلهة عشتار، ومن ثمَّ انتقل إلى مصر والتي كانت في هذا الوقت مثل فلسطين جارتها جزءا من الإمبراطورية الرومانية، أمَّا رقصة " هز البطن الشهيرة فهي تركية الأصل، وهي عبارة عن حركات توصي بها المولدات المرأة التي في حالة ولادة لتسهيليها، والرقص الشرقي من وجهة نظر المختصين أجمل من الرقص الغربي لأنه الوحيد الذي يكون بالجسم كله، ويُظهر الجمال والمرونة أكثر مما يُظهر السرعة أو القوة البدنية. ومن الملاحظ أن الشعوب الشرقية اهتمَّت بالرقص أكثر من الشعوب الغربية، فقد كان جزءاً من الحياة وليس مجرد احتفال أو طقس حربي أو ديني فقط، وقد انقرضت رقصات مصرية كثيرة، أو هي على وشك الانقراض بسبب عدم التدوين، أو بسبب النظرة المتدنية للرقص ومن يُمارسه، مثل رقصة الدرع ورقصات الزار، ورقصة المقلاع ورقصة النحلة ورقصة الفلة، ورقصة الشمعدان وغيرها.

درية شفيق ..امرأة مختلفة

أحمد زكي

الملاحظ في السياقِ العام للتاريخ السياسي المصري المعاصر، فيما يتعلقُ بقضايا النساء المصريات، أن هذا التاريخ قد ركَّز على بُعدين حجبا الرؤية عن كثيرٍ من التفاعلات والمبادرات داخل تيار حركة النساء المصريات نحو تحقيقِ إنجازات تحررٍ ما مرتبطٍ بالذات والوجود على ساحةِ النضال المصري.
ويمكن إجمال هذين البعدين في:
الأول: أن التاريخ المصري تعاملَ مع قضية تحرير المرأة المصرية على أنها حركة تابعة لحركة الاستقلال الوطني، التابعة بدورها "لحزبِ الأغلبية" حزب الوفد، والحقيقة أن هذا المنطق، والذي يُفسح مكاناً خاصاً للجنةِ الوفد للسيدات والاتحاد النسائي المصري، قد حَجبَ الرؤية فعلاً عن فضاءات أخرى لحركاتِ النساء المصريات خارجَ هذين التنظيمين.
الثاني: أنَّ هذا التاريخ ما فتئ يتلو طقوسَ الشكرِ والثناءِ لوجوهِ الأكثرِ بروزاً في الحركةِ النسائية المصرية، وهو وجهُ هدى هانم شعراوي والتي حظيت بتبجيلٍ لم تحظَ به نساء كثيرات.
هذين البعدين - كما اسلفنا - قد نجحنا في القفز على التباينات داخل الحركة النسوية، والتي يُمكننا الافتراض أنها كانت حركة ذات اختلافاتٍ واسعة؛ فهناك خط محافظ (في إطار الحركة) لعبته هدى شعراوي، وخط معتدل نسبياً أو إصلاحي مارسته سيزا نبراوي ونبوية موسى، وخط أكثر راديكالية لعبته منيرة ثابت وإنجي أفلاطون،،
هذه المقدمة تنقلنا إلى الحديث عن إحدى النساء الناشطات في هذه الحركة، التي رغمَ صلتها الوطيدة بهدى شعراوي إلا أنها مثلت خطاً مستقلاً ، إنها دُرية شفيق، التي تُمثل أهميةً رمزية في تاريخِ الحركة النسائية المصرية، وذلكَ عن طريق احتجاجها القوي على ممارساتِ أجيالٍ كاملة في التاريخ المصري الحديث، نزعت الحقوق المدنية والسياسية عن المرأة. لقد تمثلت لحظة الاحتجاج هذه في إضرابها عن الطعام في دارِ نقابة الصحفيين في 12 مارس 1954، من أجلِ الضغطِ على النظام الجديد، بهدفِ إرغامه على الإقرار بحقِّ المرأة في الانتخابات والترشيح.
درية شفيق تشكل أهمية
رمزية في تاريخ الحركة النسائية
درية واشتراكها في
مسابقة ملكة جمال مصر.
الملك لزوج درية:
أخبر زوجتك أن النساءَ لن يحصلن
على حقوقٍ سياسيةٍ ما همتُ ملكاً.
لعضويةِ المجالسِ التشريعية، وهوَ ما أفضىفعلاً إلى رضوخِ النظام لهذه المطالب، ولكن ما لبثت صاحبةُ الدعوى أن دفعت الثمن غالياً من خلالِ وضعها تحتَ الإقامةِ الجبرية بمنزلها، هذه اللحظة التاريخيه وهذه الأهمية الرمزية تُسلطان الضوء على حياةِ هذه السيدة، وهو ما قامت به " سينثا نيلسون " الأستاذة في الجامعة الأمريكية بالقاهرة في كتابٍ عظيم الفائدة تناولَ الحياة الخاصة والعامة لدرية شفيق.
الكتاب كبير الحجم نسبياً، حيث تضم الترجمة العربية حوالي 380 صفحة، مقسمة إلى 16فصلاً في خمسِ وحدات، يُغطون حياة درية شفيق منذ ولادتها في عام 1908، حتى الحادثة المروعة التي أودت بحياتها.
ولكن قبلَ أن ندخل في محتوياتِ فصول الكتاب، يهمنا التوقف في محطةٍ سريعة أمام ما فعلته نلسون من عملٍ تسلسلٍ زمني للأحداث، وهي لخدمةِ القارئ الأجنبي بالأساس، والذي ليسَ لديه إلمامٌ عام بالتاريخ المصري، وهذا لن نتوقف عنده، ولكننا سنتوقف عند أن بداية الأحداث كانت مع 1881 في قيام ثورةِ عرابي، والمعنى هنا أن البدايةَ تؤكدُ على لحظةٍ ما من استقلاليةِ مصر أمام سلطة خديوي متآكلة وأمامَ دولةٍ عثمانية متدهورة. ثم تمضي الأحداث الانتقالية المؤلفةِ سواء كانت عالمية أو إقليمية أو حتى محلية ومزجها بالتاريخ الشخصي لدرية، فيقعُ مثلاً تاريخ التحاق درية بمدرسة فرنسية عام (1915)، إلى جوار الحرب العالمية الأولى (1914). والثورة الروسية (1917). في الفصلِ الأول المعنون، بين قطبين، والذي يستغرقُ حوالي 20 عاماً من حياةِ دُرية من مولدها بطنطا عام 1908، حتى سفرها إلى فرنسا عام 1928، تعرضُ الكاتبة في هذا الفصل لمحطاتٍ من طفولة درية والمناخ الذي ترعرت فيه، وأول ما يلفتُ نظرنا هنا أثر التفاوت الطبقي ما بينَ الأب البسيط والأم

الغنية، وحياة درية في سنواتِ عمرها الـ 18 الأولى، كانت تنقلاً ما بين المنصورة وطنطا والإسكندرية، وكانت محاور الحياة في هذه الفترة المحددة متشابهة، النساءِ أنفسهن، والمهن نفسها، والقضايا نفسها، وكذلك المصير، لقد شبت درية في جوٍ من قصصِ الزواج والطلاق المختلفة، وكلها في الأغلبِ قصص حزينة، تعكسُ أبوية المجتمع بشكلٍ كبير. والمحطةُ المهمة هنا أن درية في السنةِ الـ 13 من عمرها، قد تمت خطبتها إلى أحدِ أقاربها، يدرسُ الطب في ألمانيا. ورأت أم درية أنه خيرُ ضمان لمستقبلها، ولم تحاول درية أن ترفضَ حتى لا يؤثر رفضها على صحةِ أمها الحزينة، فما كانَ إلا أن عُقد اتفاق على إتمام الزواج بعد عودةِ هذا القريب من ألمانيا. ولكن كان للقدرِ رأي آخر حين عجَّل بموت أم درية، وهو أمرٌ سببَ لها جُرحاً فظيعاً، ومن ثم استطاعت درية فسخ هذه الخطوبة وأصبحت حرة، والتحقت بمؤسساتٍ تعليمية مختلفة، وكانَ النجاح حليفها في كلِّ مرة، وفي كلِّ مرةٍ تزيد الأحلام وتتسع، حتى كان حلمُ الذهاب إلى فرنسا، وكانَ طريق درية إلى فرنسا يمرُّ بهدى شعراوي، فكشفت درية لهدى شعراوي عن طموحاتها، وكانت مقابلتهما في قصرِ الأخيرة، وكما قالت الكاتبة: " لقد كان لقاء درية شفيق الأول بهدى شعراوي بداية علاقةٍ مُلهمة ولكنها مُركبة قُدِّرَ لها أن تتطور على مدى السنوات العشرين التالية، وتربطُ حياة درية بالحركةِ النسائية في مصر وتساعد على تشكيلِ وعيها النسائي.(ص 27)

لقد أتاحت هذه المقابلة فرصةً كبيرة لدرية لتشاركَ في احتفالِ الاتحاد النسائي بذكرى قاسم أمين، وقامت درية وألقت كلمةً لاقت استحساناً، ولم تكد تمضي هذه السنة، 1928، حتى كانت درية تودع مصر لترسو في حُلمها الجديد (فرنسا) وكان عُمرها ومئذٍ 19عاماً.

وصلت دُرية إلى فرنسا، وأمضت السنوات هناك متحديةً إدارة البعثات أحياناً، تحاولُ أن تقرض الشعر وتنجحَ في إقامةِ صداقةٍ حنونة بشاعرٍ فرنسي، ودعمت هذا بدراسةِ الفلسفة، على خلافِ ما كانت البعثة تريده، وتبلورت في هذه المرحلة نظرتها لقضيةِ النساء، ولكن الحياة لم تسر بلا منغصات؛ فقد ظلَّت صعوباتٌ مثل الوحدة وصعوبات الإقامة، ولكن كل هذه الصعوبات تم تذليلها بمنطقٍ واحدٍ هو إرادتها ورغبتها في تجاوزِ أشكال التفكيرِ النمطية، ونجحت في النهايةِ في الحصولِ على ليسانس الدولة بمرتبةِ الشرف، وتهيأت للعودة إلى مصر وفي مصر كانت تحديات جديدة مثل البحث عن الحب، أو محاولةِ إثبات الذات من جديد كاشتراكها في مسابقةِ ملكةِ جمال مصر، وقامت بالاشتراك فيها رغم أنها " أدركت أنها كامرأةٍ مسلمةٍ من أسرةٍ محافظة من الأقاليم ستُعرض سمعتها للخطر إن فعلت، ولكنها شاركت، وجاءَ اختيارها كوصيفةٍ أولى لملكةِ جمال مصر، وهو ما جنبها الذهاب إلى باريس للمشاركة في مسابقةِ ملكة جمال العالم، وأكَّدت المؤلفة " جاءَ اختيار درية كوصيفةٍ أولى لا لجمالها فحسب بل لأنها أول فتاةٍ مسلمةٍ تشتركُ في مثل هذه المسابقة، مما أثار فضول الصحفيين. ورغم كم الانتقادات التي طالت درية إلا أن هذه المشاركة حَملت لها تطورين، الأول: كان في منحها ثقة في نفسها، والثاني حملَ إليها خطياً هو أحمد الصاوي محمد، صاحب مجلة " مجليت" الذي درَس في السربون، وكانَ يكتب المقالات دفاعاً عن حريةِ المرأة، وربطته علاقةٌ قوية بهدى شعراوي، ولكن حدثَ أن وقعَ الطلاق قبلَ أن تزُفَ العروس، وكما فسرت المؤلفة ذلك على لسان مصطفى أمين من أن الصاوي كان " صعيدياً في غلافٍ أوروبي"كانَ متحرراً فيما يكتب متزمتاً في بيته، أما دُرية فقد تأثرت بدراستها في السربون وطالبت للمرأةِ المصرية بكلِّ ما للمرأةِ الفرنسية من حقوق"أمَّا عن وصفِ دُرية لما حدث فتقولُ الكاتبة: إن كلامها يُعطي انطباعاً بأنها خُدعت." (ص 75، 74).

سببَّ هذا الانفصال إحباطاً نسبياً لدرية. وكانت خطوتها التالية الرجوع إلى فرنسا ليسَ هرباً وإنما سعياً وغزواً، وتملكاً للمعرفة، وكانَ هدفها هذه المرة هو الحصول على الدكتوراة في الفلسفة، وفي هذه المرحلة، التي استمرت ثلاث سنوات تزوجت درية " نور" ابن خالتها، والذي كان " كالنسمة العليلة بالنسبةِ لدُرية" (ص 92).

والذي جاءَ إلى باريس للحصولِ على الدكتوراة في القانون التجاري، وكانَ زواج درية هذا استمراراً لـ " توجهات حياتي المنسوجة بخيوطِ الكفاح" (95)، كما ذكرت درية، وذلك لأن الزواج تمَّ في باريس ودون الأقارب. الذين لم يتم إخبارهم إلا بعدَ الزواج، وهذا كان يعني لدرية كفاحاً وتحرراً. واستمرت درية في كتابةِ رسالة الدكتوراة، واعتبرت هذا النجاح هو " أهم إنجازاتها" ورجعت دُرية إلى مصر وحُلمها تدريس الفلسفة في الجامعةِ المصرية، ولكن كانت صدمتها في رفضِ الدكتور أحمد أمين عميد كلية الآداب تعيين درية شفيق في الجامعة خوفاً على سمعةِ الجامعة الوليدة، حيثُ أمن أحمد آمين أن طباع درية وجرأتها وحياتها الفرنسية هو الذي سيعرض الجامعة للخطر، وهو أيضاً ما جعله يفصل. د. زكي مبارك، والذي تقول عنه نيلسون نقلاً عن جاك بيرك، إنه من أكثر مثقفي بلاده وجيله أصالة (ص 117).

لاحقاً، قبلت درية وظيفة مشرفةٍ على اللغة الفرنسية في وزارةِ التربية والتعليم، بعدمَا فشلت في الإنضام إلى الإتحاد النسائي المصري، وهوَ ما بررته بدسائس المحيطين بهدى شعراوي. الخطوة

التالية في حياة درية شفيق هي تأسيسها لمجلة " بنت النيل" والتي رأست تحريرها، وصدر عددها الأول في نوفمبر عام 1945، وكانت في البداية تحمل أيديلوجية محافظة نوعاً ما، وجدت تفسيراً في أن الصحفي والكاتب الشهير إبراهيم عبده هو الذي كان يكتب الافتتاحيات الأولى والتي وُقعت باسم درية، وكان تبرير عبده لذلك أنه أراد تخفيف حدة المجابهة التي تمتع بها درية.
لم تكد السنوات تمر حتى جاءت وفاة هدى شعراوي، هنا تكتب المؤلفة معقبةً على وفاة هدى شعراوي، فمع موت هدى" انتهى فصلٌ من تاريخ الحركة النسائية في مصر، فأوشك فصل جديد على البدء"، فهدى شعراوي في حياتها مكنت درية من تحقيق طموحها للدراسة في السربون، أما وفاتها فقد حفزت درية على السعي إلى زعم نضال المرأة المصرية من أجل حقوقها السياسية.(ص 166)
إن التعقيب الأساسي على ما تورده المؤلفة أنه مصادرة أساسية لجوهر الحركة النسائية المصرية - الحقيقية - والتي هي بالأساس ضد منطق الأبوية، ولكن كلمات نيلسون لا توحي إلا بمنطق التعامل الأبوي مع هذه الحركة، وضرورة صك مصطلحات مثل الريادة والزعامة والقيادة، وهي أمور كلت تُشغل بل دُرية فعلاً ولكن دون أي مشروعية لامتلاكها، فمثلاً تذكر الكاتبة عن كارثة تفشي وباء الكوليرا في مصر عام 1947، وما حصده من الآف الأرواح على هذه الكارثة ساعدت درية على الاقتراب من تحديد رسالتها في المستقبل، والسؤال هنا:أي اقترابٍ ؟ وأي رسالة؟ فهذان السؤالان يحتاجان إلى تعقيبٍ من المؤلفة. لقد شهدت فترة (ما بعد موت هدى شعراوي) نشطاً ملحوظاً لدرية، وتفصل نيلسون طبيعة هذا النشاط، والذي يأخذ شكل الصدقة والإحسان، ولكن إحساس درية أن عملية إنتاج الفقر في مصر لا تكفي معها هذه الآليات، جعلها تسعى جاهدةً إلى التحول نحو منطقٍ واضح لتحرير المرأة عن طريق تغيير القوانين الخاصة بالزواج التعسفي وبيت الطاعة وغيرها، وهكذا تحولت دُرية على أساسٍ "حركةٍ جديدة من أجل التحرر الكامل للمرأة المصرية " قامت فيه دُرية بدورٍ همزة الوصل بين نساءٍ طبقاتٍ مختلفة، وتوضح نيلسون كيف كانت سعاد دُرية في الجمع بين نساءٍ من طبقات مختلفة يجمعهن هدفٌ واحدٌ هو تحرير المرأة. لقد مكنت هذه التجارب والخبرات درية من أن تتجاذب الفهم البرجوازي لحقوق المرأة، كما دعاه لطفي الخولي: (ص 187)ثم تمضي بنا نيلسون إلى لحظة أخرى من لحظات درية والتي زالت فيها حواجزُ الخاص والعام. قامت درية في عصر يوم 19/2/1951. بصحبة 1500 امرأة وسارت معهم من قاعة إيوارت بالجامعة الأمريكية إلى البرلمان المصري، وهو ما وصفته نيلسون بأنه " تحدٍ جُزئي لحصن لحصين لسلطة الرجل وتنظيمه وتنفيذه (ص 202) ونجح هؤلاء النسوة في المطالبة للمرة الأولى وفي قاعة البرلمان بمطالب محددة هي:-
1-السماح بالكفاح الوطني والسياسة.
2- إصلاح قانون الأحوال الشخصية.
3- تساوي الأجور عن العمل المتساوي، ونجم عن هذا العمل أن تحركت قضية المرأة بشدة، وظهرت أصوات الرجعيين عالية، وأهمها كان صوت الملك، والذي أخبر نور الدين رجائي زوج درية والذي كثيرا ما يقابله في نادي السيارات، " أخبر زوجتك أن النساء لن يحصلن على حقوقٍ سياسية ما دمت ملكا (ص 208) .
وكانت ردود الفعل متعددة، وأهمها مثول درية أمام المحكمة. ولكن قُدِّر لدرية أن تحشد معها الرأي العام، وتأجلت قضيتها إلى أجلٍ غير مسمّى.
ما لبثت أن قامت مجموعةٌ من الضباط بمحاولة للاستيلاء على نظام الحكم، وبعد نجاح حركة الضباط الأحرار وما تبع ذلك من حلّ الأحزاب وتجميد الحركات السياسية، وفي هذا الوقت قامت درية بحركة جديدة، واعتصامٍ في مبنى نقابة الصحيفيين وإضرابٍ عن الطعام . شاركت في هذه اللحظة الاستثنائية مع دُرية راجية رجب، وفتحية الفلكي. وبحلول المساء وصل عدد المعتصمات إلى تسع نساء، وانضمت إلى المجموعة المصريات أمينة شكرى وسميحة أحمد ماهر، من الاسكندرية، ونظمن اعتصاماً خاصاً بهن في الاسكندرية، وكان المطلب الأساسي هو إشراك النساء في اللجنة التأسيسية ثم الاعتراف بالحقوق المدنية والسياسية للنساء المصريات.
كان الاعتصام صدمةً للعسكريين الجدد.. بانتهاء هذه اللحظة وانتهاء توابعها قامت درية بحركتها الأخيرة: اعتصام في السفارة الهندية عام 1957، طارحةً مطلبين وهما: مطلبٌ قومي خاص بانسحاب إسرائيل من سيناء، ومطلب وطني خاص بإعادة الحرية للمصريين والتي سلبتها منهم الجوقة العسكرية.
وكانت هذه هي اللحظة الأخيرة في حياة درية العامة، إستشاط العسكريون غضباً، واستشاطت أيضاً، ناشطات الحركة النسائية، زميلات دُرية المتابعات لعبد الناصر مثل سيزا نبراوي، وإنجي افلاطون.
وكانت النتيجة تحديد إقامتها ومصادرة مجلتها، والأدق مصادرة حياتها العامة بأكملها. لقد انتهت حياة سياسية بدأت بالوقوف في أبين قاسم أمين 1928، وانتهت باعتصام نظمته بمفردها عام 1957، لقد

دفعها لجميعُ إلى لموتِ البطئ لتلقي بنفسها من لشرفةِ كآخر لاحتجاجٍ تُقدمه على انتهاكات الحرية، سواءً لبنى وطنها أو لها شخصيا.
تُنهي الكاتبة كتابها عن حياةِ درية بفصلٍ عنوانه " الحياة كتحفةٍ فنية". والفعلِ كانت تحفة فنية تشع بالحركة، وغمَ اعتراض الكثيرين على توجهاتِ وكتابات وأراء درية، إلا أنها تظل في النهاية امرأة لحظات المواجهة وهو ما يكفيها، في تقديري،لأن تكون إحدى (وليس الوحيدة) الرائدات الرمزيات لحركةِ النساء نحوَ تحررهنَّ السياسي والاجتماعي.

الأم والأبناء
ضحايا الزواج المبكر
نيهال نصر الدين

إنَّ الزواج المبكر للفتيات يُعد بمثابةِ مأساة حقيقة للزوجةِ والأطفال على حدٍ سواء، حيث يموتُ أكثر من مليون طفل سنوياً قبلَ بلوغ العام الواحد ممن تكونُ أمهاتهم أقل من العشرين عاماً، كما تصل نسبة الوفاة بين الأمهات الصغيرات إلى 70%سنوياً وذلكَ تقريباً على مستوى العالم.
هذا ما أقرته منظمة " سيف تشلدرن " أو " هيئة إنقاذ الطفولة، في تقريرها الذي أصدرته في هذا الشأن، كما صرحت " ماري باورز" مستشارة الصحة الإنجابية للمنظمة أن هناك العديد من الأضرار الصحية البالغة التي تحدث للأمِ صغيرة السن، كما أشارَ التقرير إلى أن أعلى معدلاتٍ للزواج المبكر والوفاة بين الأمهات والأطفال الرضع هي التي تَشهدها منطقةُ شمال أفريقيا، يليها بعض الدول الآسيوية مثل أفغانستان، وبنجلاديش، ونيبال، واليمن، وحواتيمالا، أما بالنسبة لدولِ العالم المتقدم فتوجد أعلى معدلات للإنجاب في سنٍ مبكر في كلٍ من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا ثم نيوزلندا.
وقد حققت كل من كوريا الجنوبية وهولندا واليابان أقل معدلات للإنجاب في سن مبكر.
وقد نالت مصر حظاً مما نالته القارة السمراء (أفريقيا) حيث ترتفع نسبة الزواج المبكر خاصةً في المناطقِ الريفية والقرى، وتقل نسبياً كلما اتجهنا إلى المناطقِ الحضرية.
وقد ترجعُ أسباب هذه الزيجات المبكرة إلى الظروف الاقتصادية التي تُعاني منها الأسرة، أو الظروف الاجتماعية، فكثيراً ما يقومُ ولي أمر الفتاة الصغيرة بتزويجها لكي يربحَ من ورائها، أو لكي يتخلصَ من أعبائها المادية والاجتماعية.
أما عن البُعد الاجتماعي، والذي لا يزالُ له دورٌ كبير ومؤثر، فهو يعتمدُ بشكلٍ كبير على الموروثات الثقافية التي نعيشُ في ظلها، حيثُ ما زالت هناك أفكار مثل: العزوة، والعائلة الكبيرة الممتدة، التي تسيطرُ على المجتمع، وتمثل هذه الموروثات الثقافية والعادات والتقاليد الاجتماعية مشكلات خطيرة.
لهذا فقد حدَّد المشرع المصري سن الزواج للفتيات 16عاماً وللذكور 18 عاماً .وذلكَ للحد من الأضرار الاجتماعية التي تنتجُ عن الزواج المبكر .
وهناك آراء عديدة تنادي برفعِ سن الزواج للفتيات، حيث أن الفتاة ذات الستة عشر عاماً ما زالت تنتمي لمرحلة الطفولة، ولا تستطيع طفلة أن تتحمل مسؤولية عائلة بأكملها، مما جعل لنا وقفة، فهناك العديد من التساؤلات بشأن هذا الموضوع أهمها:
- هل سن الزواج المقرر مناسب أم يحتاج إلى تعديل؟
- وفي حالة تعديل سن الزواج، كيف نتفادى حوادث التزوير من جانبِ أولياء الأمور؟
- وماذا عن الأضرار النفسية والاجتماعية التي تنجم من جراء الزواج المبكر؟
- طرحنا هذه الأسئلة على مجموعةٍ من المتخصصين.
يقول د. عبد الله منصور، الطبيب النفسي: عندما تتزوجُ الفتاة في سنٍ مبكر فهي بذلك تتحولُ من طفلةٍ إلى أم قاصر، لا تمتلكُ القدرة أو الكفاءة النفسية التي تُعينها على حلِّ أي مشكلةٍ تواجهها أو تواجه طفلها، حيثُ لم يكتمل نموها الجسماني أو الوجداني، بالإضافةِ إلى ذلك فإنها لا تمتلكُ القدرة على إدارةِ منزلٍ أو اتخاذِ قرار ، مما يؤدي إلى عدمِ قدرتها على التكيف والتعايش مع الحياةِ الجديدة.
ومن ناحيةٍ أخرى، فهيَ لا تمتلك أي معلومات جنسيةٍ سليمةٍ على إقامةِ علاقةٍ زوجية سعيدة وجيدة، فهيَ بذلك تفقدُ تلك القدرة على التعامل مع من حولها، وفي الوقتِ نفسه لا تستطيع عمل علاقات اجتماعية وأسرية ناجحة وسليمة. وبالتأكيد ينتجُ عن ذلك كله أضرار سلبية عديدة، أهمها:
- شعور الأم الصغيرة بالاكتئاب الدائم بسبب عدم استمتاعها بالحياةِ الزوجية أو الاجتماعية، فيؤثر ذلك على تربيتها لأبنائها، وفي الوقت نفسه لا تنمو النمو الجسماني الصحيح.
إلى جلبِ أنها في النهايةِ طفلة وأم غير مسؤولة، وهذا هو أحدُ أسباب الأمراض والمشكلات الاجتماعية والنفسية التي تعاني منها، وهنا لابدَّ أن يأتي دور التوعية الاجتماعية، حيثُ إنها غاية في الأهمية، ففي كثيرٍ من الأحيان تكونُ الأعراف الاجتماعية لها قوةٌ أعلى من القانون.
ومن هنا يجبُ الإشارة إلى أنه من الأفضل ألا تتزوج الفتاة إلا بعد امتلاكها المؤهلات الكافية ليكون لها القدرة على اتخاذ قرارٍ مهم كقرارِ الزواج.
الآثار الاجتماعية للزواج المبكر.
يقول د. علي فرغلي، أستاذ. علم الاجتماع بكليةِ الآداب جامعة عين شمس.

غالباً ما يكون الدافع الأساسي في الزواج المبكر للشباب والفتيات على حدٍّ السواء هو تحقيق الإشباع الجنسي، حيث يحتم مجتمعنا أن يكون ذلك في إطارٍ شرعي، وصورته الشرعية الوحيدة لدينا هي الزواج.
ولا تقتصر فكرة الزواج المبكر فقط على أبناء الريف، بل امتدت لتشمل المدينة أيضاً.
أما عن أسبابِ انتشاره في الريف أو القرى، فهي لعدمِ وجود طموحات أو تطلعات لدى الشباب سوى الزواج، كما أن العرف السائد لديهم يؤكد على فكرة العزوة، وفكرة أن الزواج سترة للبنات، وحماية لهن، وأن المرأة لا يوجد لها سوى بيتها وزوجها وأبنائها، وما زالت العائلات في الريف تتباهى بالأعداد الكبيرة من أفراد الأسرة التي تنتجها الأم، فمعظم هذه الموروثات الاجتماعية يصعب تغييرها، مما يترتب عليه العديد من الآثار الاجتماعية كالتفكك والعنف الأسري وغيرها مما يضرُّ بالمجتمع المصري.
كما تبلغ نسبة الطلاق بين حديثي الزواج في السن المبكر في مصر من 30 إلى 40% سنوياً تقريباً، وذلك لأن الزواج يتم بين أفرادٍ غير مسؤولين اجتماعيا.
أهمية رفع الوعي
أ. محسن بشير، المحامي:
ب. مما لا شك فيه أن الزواج المبكر من الموضوعات المهمة التي يجب التطرق إليها، كما يجب عمل برامج توعية للأفراد، خاصة في الريف والقرى والإشارة إلى الأمراض التي يسببها الزواج المبكر، ومن ناحيةٍ أخرى، فالسن الذي أقره القانون سن مناسب في رأيي الشخصي، ولا داعي لرفع هذا السن، حيث إنه إذا تم رفع سن الزواج سوف يلجأ أولياء الأمور إلى تزوير شهادات الميلاد وهو ما يُعرف بالتسنين، وتنص الفقرة الأولى من المادة 227 من قانون العقوبات على أن يُعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين أو بغرامةٍ لا تزيد على 300 جنيه كل من أبدى أمام السلطة المختصة بقصد إثبات بلوغ أحد الزوجين السن المحدد قانوناً لضبط عقد لزواج أقوالاً، وهو يعلم أنها غير صحيحة وأحرر أو قدم لها أوراقاً كذلك، وهذه العقوبة غالباً ما تقع على أولياء الأمر، ويكون أهل الزوجة غالباً هم من يقومون بالتسنين.
أما عن الفقرة الخاصة بمن يقوم بتوثيق العقد وغالباً يكون المأذون، فعقوبته تكون الحبس مدة لا تتجاوز سنتين، وغرامة تصل إلى 500 جنيه. ويعاقب بتهمة التزوير في أوراقٍ رسمية. ولذلك يعتقد بشير أن رفع سن الزواج لن يفيد ولكن الأفضل هو زيادة الوعي لدى الأفراد لتجنب المشكلات الاجتماعية التي تنتج عن الزواج المبكر.
وتقول د. هالة الدمنهوري، طبيبة أمراض النساء والتوليد: إن الزواج في سن مبكر يحمل العديد من الأخطار الصحية، بالإضافة إلى انتهاك حقوق الفتيات. فالزواج المبكر يحمل مخاطر الوفاة أثناء الحمل والولادة، بالإضافة إلى قلة احتمال مشاركة الفتاة في اختيار الزوج، إذ يكون عادةً من اختيار الأهل، وعادةً تكون غير متعلمة أو حصلت على مستوى تعليمي منخفض وبالتالي فمعلوماتها عن الصحة الإنجابية ضئيلة. أو ربما تكون معدمة، مما يجعلها تعاني من نقص الحرية في كل الاختيارات، وبالتالي سيادة الزوج في العلاقة الزوجية، ونتيجة لهذه السيادة فهي تتحمل العبء الأكبر في الأعمال المنزلية. وكذلك فإن محيطها الاجتماعي يكون أضيق، مما يقلل فرصتها في مناقشة ومعرفة العديد من المعلومات الجنسية الحساسة، والمعلومات الخاصة بوسائل منع الحمل، وكذلك لنقص تعليمها فإنها في الأغلب لا تعمل ولا تملك موارد مالية منفصلة حتى تتمكن من طلب الرعاية الصحية، وقد لاقى الزواج المبكر في السنوات الأخيرة تغييراً إيجابياً في مصر، ولكنه لا يزال تحدياً كبيرا خاصة بين فئات اجتماعية بعينها، ومن الملاحظ وجود ارتباط بين الزواج المبكر والانقطاع عن التعليم، فالزواج بين الفتيات الحاصلات على أقل من 7 سنوات دراسية 8 أمثال الحاصلات على عدد أكبر من السنوات الدراسية، وذلك في الفئة العمرية بين 15 - 19 سنة، وفي كل عام تنجب حوالي 6% من الشابات في المرحلة العمرية نفسها، وهناك بعض التأثيرات الأخرى التي تجعل نسبة احتمال الزواج المبكر أكبر، فنجد أن أعلى نسبة للإنجاب المبكر توجد في ريف الصعيد في مصر، بين غير الحاصلات على أي تعليم أو لم يتممن تعليمهن الابتدائي.
ورغم أن العديد من الجهات تبذل مجهوداتٍ جاهة من أجل الحد من الآثار الجانبية لهذه الظاهرة، ورغم تقلص حجمها في مصر إلا أنها ما زالت موجودة وتحتاج إلى مجهوداتٍ أكبر.

(طيبة) في عددها الرابع
النساء

يتناولُ هذا العرض من طيبة موضوعاً شائكاً يتعلقُ بعلاقةِ النساء بالسلطاتِ الرسمية من سلطات سياسيةٍ وتشريعية وتنفيذية، ومدى إسهامِ إحدى هذه السلطات أو بعضها أو كلها مجتمعةً في تكريسِ التمييز ضدَّ النساء، والذي تمَّ تناولُ الشكلِ الشعبي منه في العدد الماضي. كما يتناولُ العدد أيضاً محاولاتِ النساء للنفاذ من خلال أحابيل تلك السلطات لتحقيق بعض أهدافهنَّ في الحصول على حقوقهنَّ السياسية والاجتماعية.

وفي إطارِ التعرض لبعض هذه السلطات تأتي ورقةُ العلاقةِ تفتحُ عينيها الباحثةِ الشابةِ لمياء لطفي. وفيه تقارنُ لمياء بين أحكامِ الزنا في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي المصري، حيث يظهر التناقض الشديد بين أحكامِ الشريعة في حالة الزنا والتي تساوي بين الرجل والمرأة، وأحكام القانون المصري التي تميزُ بالإنحيازِ الشديد إلى الرجل في تعدٍ صارخ لأحكام الشريعة، رغم الإدعاء بأن الشريعة الإسلامية هي مصدر القوانين.

كما يحتوي العددُ أيضاً على بحثٍ آخر مترجمٍ عن القوانين التي تميزُ بين النساء والرجال، وهو بحث للباحثة قانونية شابة أيضاً هي باسكال فورينيه، وفيه تقدمُ صورةً أخرى من صورِ التمييز ضدَّ المرأة أمام القوانين، ولكن التمييز هنا لا يأتي من منطلقٍ ذكوري أبوي كما هو الحال مع أحكام القضاء المصري التي تعكسُ وضع المرأة كملكيةٍ خاصةٍ للرجل، ولا تقيمُ وزناً كبيراً لمشاعرها، ففي حالة أحكام القضاء الكندي، تتدخلُ عناصر أخرى تتمثلُ في النظرة إلى الإسلام كآخر، وإلى المسلمين كطائفةٍ غريبةٍ من البشر، وينتجُ عن هذه النظرة إما ألا يُطبق القاضي أحكام القضاء الكندي حتى في مجال المعاملاتِ المادية الواضحة، حيثُ إن المتقاضين ينتمون إلى تلك المجموعة الغريبة من البشر (المسملين)، أو ألا يعترف القاضي بأية اتفاقات تمت بين هؤلاء الأشخاص في إطارٍ ديني إسلامي، بزعمِ أن هذا الاتفاق لا يتفق و" طبيعة " العلاقات الإنسانية فتكونُ الطبيعة هنا هو ما نشأ عليه هذا القاضي في مجتمعة الغربي، وفي كلتا الحالتين تُعاني المرأة المسملة كما توُضح الكاتبة في بحثها، من خلالِ الأمثلة الحية التي تسوقها. ويثير هذا البحث قضية قضاءِ الأقليات في كافةِ المجتمعات، وما يتضمنه من قهرٍ مزدوج ضدَّ النساء.

كما يتعرضُ العددُ أيضاًللسلطاتِ التشريعية متمثلةً في المجالسِ النيابية، حيثُ يعرض لكتاب " المرأة في المجالس النيابية المنتخبة" تحرير سلوى شعراوي جمعة، ويتضمن عدة أوراق تناولُ كلٌ منها نظام الحصص.

(تخصيصُ مقاعد للمرأة في المجالسِ النيابية)، وتتراوحُ الأوراق بين تجارب بلادٍ متقدمة تنعم بقدر كبيرٍ من الديمقراطية مثل السويد والدنمارك، وبلادٍ فقيرةٍ نامية مثل بنجلادش وأوغندا. وتخلص ياسمين صلاح الدين - كاتبة العرض - في نهايةِ عرضها، إلى أن كل التجارب، بما فيها تجارب الدول الديمقراطية المتقدمة، تعكسُ قدراً من التمييز ضد النساء في المجالس النيابية، تحاولُ التغلب عليه بنظام الحصص الذي اختلفت حوله الآراء، وإن كنا نرى أنه إحدى وسائل تعويض النساء عن حرمانهن من المشاركةِ السياسية لفتراتٍ تاريخية طويلة، تسببت في ضعفِ هذه المشاركة عندَ الحصول على الحقِّ فيها، كما يُثبت أحمد زكي في بحثهِ الوثائقي عن النساء في البرلمان المصري، وفيه يقدم صورةً لمشاركةِ لنساء من حيثُ خلفيةِ هؤلاء النساء الثقافية والاجتماعية، والأسباب التي أدت إلى تعينهنَّ أو انتخابهنَّ كعضواتٍ بالبرلمان، بالإضافة إلى التطرق إلى مساهماتِ هؤلاءِ النساء من حيث الكم والكيف. ويخلصُ الباحث إلى أن إسهامات النساء تتميزُ في مجموعها بتجنبِ المواجهاتِ الحادة مع الحكومة، وإن كانت تأتيبنسبةٍ معقولة، إذا أخذنا نسبةَ عدد النساء إلى نسبةِ الأعضاء جملةً في الاعتبار.

وفي ورقةِ هالة كمال عن الحركةِ النسائية كحركةٍ سياسية، تُقدمُ الكاتبةُ صورةً لصراعِ النساء مع السلطات السياسية على مدى تاريخ حركتهن. فكما تقول هالة كمال في ورقتها : تبدأ الحركة دائما في إطار حركةٍ سياسيةٍ وطنية يحتاجُ فيها الرجالُ والوطن بأجمع إلى جهودِ الجميع. ولكن عندما تؤتي الحركة السياسية ثمارها يتمتعُ الرجال فقط بقطفِ تلك الثمار دون النساء اللاتي يُطلبُ منهن العودة إلى بيوتهنَّ ، مما دفعَ بالنساء إلى لقيامِ بحركتهنَّ الخاصة التي تتبنى قضايا النساء كنقطة انطلاقٍ أساسية، ولكن الكاتبة تؤكدُ أيضاً كون الحركة النسائية حركة سياسية واجتماعية أيضاً، حيث تقومُ على إدراك علاقاتِ القوى السائدة في المجتمع في سبيلِ تغييرها في مواجهةِ السلطات القاهرة .

وفي إطارِ هذه العلاقة بين الحركة النسوية والسلطة تأتي ورقة يُسري مصطفى التي يعرضُ فيها لشكلٍ من أشكال تهميش قضايا المرأة عن طريق التركيز على القضايا الوطنية والسياسية، وإرجاء

المطالب النسائية حتى يتسنى الوقت، مما نحى بهذه المطالب دائماً إلى ذيل القائمة. ومع أن هذه الورقة تقومُ على قراءةٍ لشهادات مجموعةٍ من النساء الناشطات في حركةٍ تدَّعي التقدمية، وهي الحركة الشيوعية المصرية، إلا أن موقف القيادات – بما فيها النسائية منها- تتخذ الموقف نفسه من قضايا النساء بوصفها قضايا فرعية لا تجبُ مناقشتها حتى تحقيق "الأهداف الوطنية الأعلى". ولا تكتفي السلطاتُ بأنواعها بتهميش قضايا المرأة، ولكنها كثيراً ما تتخذُ موقفاً عدوانياً منها، وهذا ما يُوضحه كتاب" العولمة الجندر والدين" الذي تعرضه سهى رأفت، والذي يحتوي على مجموعةٍ من الأبحاث يعرضُ كلٌّ منها لموقفِ السلطة الدينية والحكومية في عدةِ بلدان كاثوليكية وإسلامية من قراراتِ مؤتمر بكين الذي تميزَ في معظمه بالرفض القاطع لهذه القرارات والدعوة لمقاطعتها، بزعمِ أنها تتناقضُ وتعاليم الشرائع السماوية، مع عدمِ دقةِ هذه العبارة في كثيرٍ من الأحيان.

وفي كتابِ" نساء في مواجهة نساء" لعزة كرم، والذي تعرضه لقرائنا هند إبراهيم، تقومُ عزة كرم بتقديم صورة السلطات الفاعلة في المجتمع المصري من سلُطة الدولة وسلطة الجماعات الإسلامية، بالإضافةِ للجمعيات الأهلية التي تقومُ على أسس علمانية، وتقدم صورةً مُقربة للتفاعلات بين هذه السلطات المختلفة والأسلحة التي تستخدمها كلُّ سلطةٍ عن طريق إجراء مقابلاتٍ مع أهم ممثلات لكل سلطةٍ ومناقشتهنَّ في رؤيتهنَّ لنوع العلاقات بين السلطات وأثرها على علاقاتِ القوى في المجتمع المصري.

أما إليزابيث بيشوب فهي تقدمُ في ورقتها رؤيةً تتسم بالجِدَةِ في علاقةِ النساءِ بالسلطة، حيث تقدمُ الورقة لدورِ النساء في البيروقراطية المصرية (التي تمثلُ في أحيانٍ كثيرة سلطة الدولة، حيث الدولة هي من يحفظُ ملفات المواطنين ويمتلكُ المعلومات عنهم)، وتزعمُ بيشوب في ورقتها أنه باحتلالِ النساء للوظائفِ الكتابية في كل المصالح الحكومية، بما فيها العسكرية منها، يتم تأنيث البيروقراطية وبالتالي تأنيث الدولة المصرية نفسها. وقد نتفقُ أو نختلفُ حول تلك النتيجة، ولكنها بلا شك تفتحُ المجال لمزيدٍ من الدراسات عن النساءِ في هذا القطاع الحكومي وما يتمتعنَ به من سلطة، وهل ستؤدي هذه السلطة البيروقراطية بالنساءِ إلى التدرج في المناصب الحكومية حتى يصلنَ في يومٍ من الأيام إلى ارتقاءِ أعلاها، وأن يتحقق نوعٌ من التأنيث الحقيقي للدولةِ المصرية، وإذا كانت الأبحاثُ السابقة تدورُ حولَ نماذج محددة لممارسةِ السلطة في أماكن بعينها، فإن الأبحاث التالية تدورُ حولَ نظريات السلطة في علاقتها بالنساء، وفي هذه السياق يأتي بحثُ رجائي موسى عن ما بعد النسوية، وهي نظريةٌ يزعمُ موسى أنها تعملُ على هدمِ السلطة المركزية من موقعها في الهامش، حيثُ المزيد من الحرية التي يُتيحها الوجود على الهامش . أما الدراسة النظرية الثانية فهي لا تحتاجُ لتقديم حيثُ هي عرض لكتاب " أصل العائلة لفريديريك إنجلز، وهو كتاب مؤسس في مجال التاريخ لعلاقةِ النساء بالسلطة أو بفقدها مع ظهورِ المجتمعات الذكورية الأبوية، كما تثيرُ نولة درويش في عرضها بعض التساؤلات التي كثيراً ما راودت قراء هذا الكتاب الذي يُقدم كثيراً من النظرياتِ دون القدرة على البرهنةِ العملية عليها، ولكنه مع اختلافنا معه يجب أن نعترفَ أن مجرد التفكير في الموضوع ومحاولةِ استخلاص النظريات حوله هو محاولةٌ جديرة بالتقدير الذي حصل عليه الكتاب منذ ظهوره حتى الآن. والدليل على أهميةِ نظريات إنجلز حولَ أصل العائلة وارتباطها بالنظام الأبوي والسلطة يظهرُ في بحثٍ آخرمترجم لراينا راب يتضمنه هذا العدد، حيث أقامت راب في دراستها البناء على أطروحات إنجلز الخاصة بأصل الدولة، وهي تربطُ بينها وبين النظم السياسية الحديثة. بما فيها الاستعمار وأدواره في العالمِ الثالث، ولكن ما يؤخذ على هذه الدراسة أنها تنطلق من أطروحات إنجلز كقضايا مُسلم بها دونَ محاولةِ مناقشتها قبلَ بناء أطروحتها الخاصة عليها.

وإذ تدعو هيئة تحرير المجلة قارئاتها وقراءها إلى الاستمتاع بتلكَ الوجبة الدسمة من الأبحاث والدراسات الخاصة بعلاقةِ النساء بالسلطة، تدعوهم أيضاً إلى الاشتباك في حوارٍ حولَ ما يُقدم في العددِ من أفكار وأطروحات مثيرة للجدل إلى درجةِ الاستفزاز في بعضِ الأحيان، ونحن نرحبُ بكل الاستجابات، كما نُلحُّ كعادتنا في التعرفِ على الآراء النقدية حولَ مواد العدد حتى يتسنى لنا أن نقدم ما يطمح إلى تقديمه كلٌّ من قارئات وقراء طيبة.

النظام الأبوي
وإشكالية الجنس عند العرب
إبراهيم الحيدري " النظام الأبوي وإشكالية الجنس عند العرب"
بيروت دار الساقي 2003.ط 1

إن الكتابةَ عن المرأةِ والمطالبة بحقوقها من أجلِ خلق مجتمع عادل، يتخطى أشكال السيطرة الأبوية، وينطلقُ من العملِ على تغييرٍ شاملٍ للبنى الفكرية والمجتمعية والسياسية التقليدية التي حاصرت المرأة وأسرتها بقيودِ الموروث الثقافي والاجتماعي، هذا التحرر لا ينفصلُ عن مشروع التحديث، والتعددية، والديمقراطية، وهو المشروع الذي لا يقومُ إلا بالوعي الاجتماعي الكامل، والاعتراف بالرأي، والرأي الآخر، ولا يقيمُ أحكامه على الفروق البيولوجية.
نهى منصور

لذا جاءَ كتاب " النظام الأبوي وإشكالية الجنس عند العرب، للكاتب إبراهيم الحيدري كرحلةٍ طويلة في عالم المرأة، تبدأ من أقدم المراحل الإجتماعية التي عاشتها البشرية حتى العصر الحديث، وينقسم الكتاب إلى قسمين رئيسيين: يبحثُ الأول في مكانةِ المرأة ودورها الديني والاجتماعي والسياسي في المجتمعاتِ القديمة التي وصلَ فيها احترامُ المرأة حدَّ التقديس. أما القسم الثاني:فيبحثُ في مكلةِ المرأة ودورها في المجتمعاتِ الحديثة، أي منذُ تشكيل الدولة وتطور النظام الأبوي البطريركي وأنصارِ دور المرأة بالتدريج.

جاء الكتاب في مقدمةٍ وسبعة فصول، وخاتمة تضمنت ما يلي: تناول الفصل الأول نظرية " حق الأم" لباخوفن الذي وضع أول نظرية حولَ مكانة المرأة وسلطتها في المجتمعات القديمة، واعتبر السلطة حقاً طبيعياً لها، على اعتبارِ أن الأنثى هي الأصل، وإذا كانت المرأة، فسيولوجياً، أضعف من الرجل، إلا أنها احتلت مكلةً دينية واجتماعية عاليةً في العائلة والمجتمع والسلطة، فالمرأة هي أصلُ الخصوبة وإنتاج الحياة. وفي خضمِ هذا الفصل قدم الكاتب تعقيباً لتقديم وتقويم ونقدِ نظريةٍ باخوفن، ونتساءل: هل حقُّ الأم الطبيعي هو حقيقة تاريخية أم أسطورة؟ إذ أن المجتمعات الأموية كانت تضعُ النفوذ السياسي بيدِ الرجل دوما.

يستعرضُ الفصل الثاني أهم الدراسات الأنثروبولوجية التي جاءت بعد باخوفن، وفي مقدمتها، آراء لويس مورغان وكتابه" المجتمع القديم" وفردريك إنجلز وكتابه " أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة" وهنري مين وكتابه " قوانين العائلة عند الأقوام السلفية" وماكلينان وكتابه " الزواج البدائي" وغيرهم من الذين درسوا العائلة والدولة والسلطة في العالمِ القديم، وتطور النزعة الأبوية التي ما زالت مهيمنة في العالم حتى اليوم، كما استعرضَ النظريات الأنثروبولوجية المعاصرة وفي مقدمتها نظرية " سيغرست" في تعقيبهِ على آراء إنجلز في أصل العائلة والدولة، وأطلس " مردوخ"حولَ انتساب الشعوب الزراعية إلى خطِّ الأم.

أما كتاب" الآلهة البيضاء " لروبرت غريفز فيبحثُ في انتساب الشعوب الأوروبية إلى خط الأم، وانتشار نظام الأمومة في أوروبا القديمة أيضاً، بالإضافةِ إلى أهمية المرأة في مجتمع الطوارق في شمال أفريقيا، والعلاقات المتحررة قبل الزواج، وهيَ دليلٌ على بقايا حقِّ الأم في أفريقيا المستمد من العهود القديمة.

ويتتبعُ الكاتب في الفصلِ الثالث مكلةَ المرأة في الحضاراتِ العُليا القديمة، بدءاً من وادي النيل، وأسطورة إيزيس وأوزوريس، ودور الملكات المصريات في المجتمع، والسلطة وإدارة الحكومات ونظم العائلة في الزواج والطلاق. أما في وادي الرافدين، فكانت للمرأةِ أهمية اجتماعية ودينية عالية تنعكسُ بتمثيلِ الأمومة والخصوبة، وبصورةٍ خاصة تمثال عشتار، آلهة الحب والخصوبة والحياة. كما يبحثُ في تقديسِ الآلهة الأم والبقاء المقدس وارتباط المرأةِ بالقمر الذي اقترن بحياة الإنسان الجنسية والإخصاب.

ومع أن المجتمع البابلي كان طبقياً، إلا أنه ضمنَ للمرأةِ حقوقاً عديدة في مقدمتها حقُّ التملك والعمل، والطلاق ، وغيرها من الحقوق، كما يعالجُ هذا الفصل تطور النظام الأبوي في بابل والتحول من الانتساب إلى خط الأب، وبالتالي فقدان المرأة كثيراً من حقوقها وسلطتها الدينية، كما يظهر بوضوحٍ في ملحمةِ جلجامش، وملحمة الخلق البابلية. أما الفصل الرابع: فيتناولُ الصورة التي رسمها المجتمع الأبوي " البطريركي" للمرأة في أوروبا منذ الإغريق حتى العصر الحديث، كما يتضمنُ تحليلا نقدياً لآراءِ الفلاسفةِ والمفكرين الأوروبيين الذين انحازوا في كتاباتهم إلى وجهةِ النظر الأبوية من أفلاطون حتى نيتشه، عدو المرأة رقم واحد، ويتطرق هذا الفضل إلى موقف المسيحية من المرأة التي تعتبر أن حواء هي أصل الخطيئة، وإلى محاكم التفتيش التي اتهمت الآفَ النساء بالسحر والشعوذة وأعدمتهنَّ بالقتلِ والحرق.

ومنذُ عصر التنوير، بدأت تتغيرُ الأفكار والموقف من المرأة، حيثُ قامت الحركات النسوية في أوروبا قبل أكثر من قرن بالمطالبةِ بالحقوق والمساواةِ مع الرجل، بالإضافةِ إلى موضوع المرأة والحياة الجنسية عند فرويد وموقفه السلبي من المرأة، والانتقادات التي وجهت إلى نظريته من قبل مالينوفسكي، وماركوز، وإريك فروم، وغيرهم . يعالج الفصل الخامس قضايا المرأة في المجتمعِ العربي قبلَ الإسلام من حيثُ نظم العائلةِ والزواج والطلاق والتصورات الدينية المرتبطة بالأوثان والأساطير في محاولة لمعرفةِ بقايا نظم الانتساب إلى الأم، ودراسة أصول النظام الأبوي الذي ارتبطَ بنمطِ الإنتاج الرعوي وتأثيره في الحياةِ الإجتماعية وبخاصةٍ المرأة، بالإضافة إلى حضور المرأةِ في الإسلام، حيثُ أعطاها حقوقاً وواجباتٍ لتنظيمِ الحياة الاجتماعية ومساواتها بالرجلِ في الملك والإرثِ وحتى في الطلاق؛ غير أن التشريع الإسلامي لم يُطبق في الواقع الاجتماعي، فقد أخذت المرأةُ في فقدِ حريتها، وفرضت عليها القيودُ تدريجياً ، كما تنبع مشكلة العبيد والجواري والحجاب التي عرقلت العلاقة السليمة بين الرجل والمرأة.
في الفصل السادس، يبحثُ المؤلف قضيةً مهمةً هي إشكاليةُ الجنس عند العرب، وارتباطها العضوي بالنظامِ الأبوي، فالجنسُ عند العرب موضوعٌ مقدسٌ ومعقدٌ يرتبطُ بالعِرضِ والشرف. ولذا فالحديث والكتابة عنه يواجهانِ منعاً وتحريماً ومصادرة. وحاول الكاتب -بقدرِ الإمكان - تقديم دراسة سوسيولوجية جادة لتراثِ الجنسي عند العرب، وتحليل اجتماعي لموضوع الفحولة في اللغة والأدب والشعر، وصورة المرأة في ذهنِ الرجل هل هي صورة الرجل في ذهن المرأة ؟ إلى جلبِ الاحتفاء بالجسدِ والعامل الجنسي كعاملٍ محددٍ للشخصية، واستعراض آراء الفلاسفة العرب، من الغزالي والجاحظ، حتى ابن رشد، وغيرهم، وكذلكَ موضوع الميثولجيا العربية وتفسيرها للبنيةِ الاجتماعية والفكرية من خلالِ أساطير المرأة والحيةِ والشيطان، وأخيراً يشرحُ مفهوم النظام الأبوي وتطوره وتأثيره في المرأة والعائلة والحياة الاجتماعية، والذي تمَّ التعبير عنه بثنائيةِ التسلطِ والخضوع.
أما الفصل السابع والأخير، فيستعرضُ الخطاب العربي وقضايا المرأة من خلال دراسة الحركة النسوية العربية في مائةِ عامٍ منذ قاسم أمين حتى المرأة في الخليج العربي ومن الملاحظِ أن قضية تحرر المرأة العربية قد أصابها تراجعٌ نسبي في معظمِ البلدان العربية، فقد بحثَ الكاتبُ حقوق المرأةِ بين النظرية والممارسة لعملية من حيثُ : الثقافة واستلاب المرأة، وقوانين الأحوال الشخصية وتولي منصب القضاء، وإشكاليةالقوَامة على النساء، ومشاركة المرأة في السياسة، إلى جلبِ دور العولمة والإعلام في استلابِ حقوق النساء . يعرضُ الكاتب في الخاتمة للمعوقاتِ الرئيسية التي تُعيقُ تصدرَ المرأة العربية وعدم تبوئها دوراً قيادياً هاماً متميزا: هذا في الوقتِ الذي أخذت فيه المرأة في آسيا دوراً قيادياً مهماً ، وأصبحت رئيساتٌ لدولهن، ومنهنَّ مغاواتي في إندونيسيا.
فما الأسباب والموانع التي أعاقت صعود المرأة العربية؟
هل هي لقيمُ الذكورية الأبوية، أم هي المساواة النسبية بين الجنسين في آسيا ؟
والمفارقة هنا هي أنه منذ خمسة عشر قرناً لم تصلْ امرأةٌ عربية إلى قيادةِ الدولة.

قتلُ النساء
في ظلِّ غياب القوانين
لمياء لطفي

كانَ مركز دراسات المرأة الجديدة من أوائلِ المنظمات التي فضحت ممارسات العنف ضدَّ المرأة، والتي كشفت النقاب عن هذ الظاهرة التي تفاقمت في السنواتِ الأخيرة، حتى إنه خرج النورِ مؤخرا إحصائية عن منظمةِ الصحة العلمية تُقدرُ أن 70% من القتلى سنوياً نساء، ولا تشملُ هذه الإحصائية القتلى في ظروفِ الحربِ والمجاعات وغيرها، وتُطالعنا لصحفُ كلَّ يوم بنساءٍ يُقتلنَ ، فرى رجلاً يضرب زوجته حتى الموت لكثرةِ خروجها من المنزل، وآخر يقتلها ويُعلقها في مروحةِ السقف لخلافاتها الدائمة معَ أسرته، وشباب يختطفون فتاةً ويغتصبونها حتى الموت، وآخر يقتلُ سيدةً لتقاماً منها لأنها أهانته. ولم تغب عن الأذهانِ بعدُ حادثة سفاح البساتين التي قتلَ زوجته وصديقه وأولاده الأربعة لشكِّه في سلوكِ زوجته، ومؤخراً ارتكبَ رجل جريمةً بشعة بقتلِ ثلاث أخوات، وعندما تم لقبضُ عليه برر جريمته بالشكِّ في سلوكهن. وأصبحت هناكَ كلماتٌ سحرية يأملُ بها القاتل في الحصولِ على حكمٍ مختلف، " الشك في السلوك" الخلافات الزوجية، الإهانة أمام الأبناء، الأمثلة لا تنتهي، وكلها أسباب تبدو شديدة الاختلاف، إلا أنها تقع تحتَ عناوين عريضة.

الموروث الثقافي الذي يُبيحُ للرجلِ قتلَ المرأة لدوافع واهية باعتبارهَا ملكية خاصة، قَتلُ النساء للشكِّ في سلوكهنَّ حتى ولو لمجردِ تكرارِ خروجهن، فيما يُسمي " بجرائم الشرف"، غيابُ القوانين الرادعة لمرتكبي بعضِ جرائمِ القتل، غياب قانونٍ يواجهُ العنفَ ضدَّ المرأة يراعي خصوصية المرأة في المجتمع.

هل هذه فقط هي الأسباب؟ هل للمتخصصين والمهتمينَ بقضايا المرأة رؤية مختلفة للموضوع؟ دعونا نضعُ القضية أمامهم ونحاول معرفةَ ما يحدث، ربما أوصلنا هذا إلى حلول، أو على الأقل إلى رؤية واضحة يُمكننا أن نلمسَ الحقيقة من خلالها.

- تعلق د. عفاف مرعي، استشاري التنمية وخبيرة الشبكات على هذه الظاهرة بأنَّ ظاهرة العنف ضدَّ لمرأةِ بشكلٍ عام موجودة بقوة، وهناكَ العديد من الأسباب التي تجعلُ النساء أكثر عرضةً للقتل، فهناكَ من يمتن نتيجةً لعمليةِ الختان أو التعرض لضربِ المبرح من الزوج أو أحد أفرادِ الأسرة، والذي يؤدي للموت، حتى إنه هناك ما يُعرف بظاهرةِ اختفاءِ النساء، والتي تجعلُ نسبة النساء سناً وتسعين امرأة لكلِّ مائة رجل، رغم أنَّ النسبة الطبيعية هي 106 امرأة لكل 100 رجل، وهذه الزيادة الطبيعية تكونُ للميزةِ البيولوجية الطبيعية التي تجعلُ النساء أكثر قدرة على تحملِ الظروف الصعبة منذ كونها جنينا، وهذه الظاهرة تنبهت لها باحثةٌ مصرية بعدَ نشرها في تقريرِ لتنميةِ البشرية الذي أصدَره البنكُ الدولي في أواخرِ التسعينات ، فقامت بعملِ بحث اكتشفت من خلاله أن 11% من تعداد النساء مُتنَ لأسبابٍ تميزية في أعمالٍ مختلفة، وأسباب ذلك كثيرة سواء أسباب اجتماعية واقتصادية أو سياسية. وهذه الظاهرة تظهرُ أكثر في المناطقِ الراقية 4% . وعن دورِ مؤسسات المجتمع المدني تقول د. عفاف إنَّ قوة المجتمع المدني تزايدت بعد مؤتمر السكان، ولكن تظل النسبة ضئيلة، فالجمعيات المهتمة بحقوقِ المرأة وتوعيةِ المجتمع تُعد بالمئات في وسطِ آلاف الجمعيات الخدمية والدينية والتي تهتمُّ بفتحِ عيادات ومستشفيات، فنحنُ بحاجةٍ لزيادةِ عدد الجمعيات المهتمة برفع وعي المجتمع والمهتمة بقضايا المرأة. وأكدت د. عفاف على دورِ الإعلام وأهمية تبنيهِ لقضية العنف ضدَّ المرأة، لأنه أكثر الوسائل تأثيراً على نطاقٍ واسع من المجتمع؛ فالجمعيات تقومُ بعمل لقاءاتٍ مباشرة مع المواطنين، ولكن سينتجُ عن هذه اللقاءات التأثير في عدد محدود من المواطنين. بضع مئات من بين ملايين، وستحتاجُ هذه الطريقة لكثيرِ من الوقت والجهد.

- وعن دورِ الجمعيات والاتفاقيات الدولية في الحدِّ من ظاهرةِ قتل النساء ترى د. عفاف أن لهذه الاتفاقيات دورٌ كبير، ولكنه يحتاجُ إلى وقتٍ طويل لإحداثِ تغيير، وهذه هي سمةُ العمل الذي يهدف إلى التغيير الاجتماعي والثقافي، ومن أهمِّ مميزات هذه الاتفاقيات إلزامها للحكوماتِ لتغيير وضع المرأة، وفي رأيي أن من أهمِّ لجان الأمم المتحدة لجنة " السيداو" التي تناقش باستمرار الحكومات في لشراكةِ بينها وبين الجمعياتِ الأهلية، وتوفير لدعمِ المادي لها ومشاركتها في التخطيط والسعي لدعمها إعلاميا.

- د. هدى ذكريا، أستاذ علم الاجتماع السياسي بجامعة الزقازيق " تؤكدُ، أولاً على تحفظها على اعتمادنا إحصائيةً دولية للحكم، فهي ترى أنها لا تمثلُ بشكلٍ دقيق حالَ المرأةِ محلياً وإقليمياً؛ لذلك فهي ليست كافية وحدها لإصدارِ حكمٍ موضوعي. وعن أسبابِ كبرَ هذه النسبة تقول:إنَّ المرأة ضحية لبعضِ المفاهيم كمفهومِ الشرف، خاصةً في المجتمعاتِ التي تُعلقُ شرفها على جسدِ المرأة وعفتها، وتُطالبها أن تكونَ حارساً على جسدها، فيصبحُ العنف مرتبطاً بالبطولةِ والفخر، لذلكَ تظل

عالقةً في الأذهان مقولات كمقولات يوسف وهبي " شرف البنت زي عود الكبريت" تصبحُ جزءاً من ثقافتنا، وهيَ ترى أنَّ العنف في المجتمع نتج عن تقسيمِ العمل الاجتماعي " فيتم حصر النساء في أدوارٍ ومهنٍ مُعينة، وكانت نتيجة هذا الحصر أن حَظيَ الرجل بالأدوارِ الأفضل في المكلةِ والمادة، وحظيت المرأةُ بأدوارٍ خِدمية ثانوية لا توفرُ لها مكانةً ولا تقدر عليها ريعاً، فارتبطت الملكيةُ بالرجل وأصبحَ من حقه التعبير عن مشاعره سواء مشاعر الحب أو الغضب واتَّسمَ هذا التعبير عن الغضب بالعنفِ الموجه للمرأةِ والأبناء خاصة، مع فرضِ سيطرةِ الرجل على كلِّ أشكالِ السلطة، فحتى الأبناء يملكون السلطةَ على أمهاتهم، وتطورَ العنفُ من لفظي إلى استخدامِ اليد في الضرب، وأصبح المجتمع يقبله واستشرت تعبيرات مثل" الرجل إللي قانيها" أي مالكها، وهذا أعطاهُ حريةَ التصرف في ممتلكاته.
وترى د. هدى أن نسبةَ العنف الأكبر تحدثُ في المجتمعات الأدنى، فتزدادُ النسبة في المناطق الفقيرة والعشوائية، وفي الريف أكثر من المدن. وتنوهُ د. هدى إلى أن ارتباط العنف بالأديبِ أعطى للرجلِ الحق في ممارسةِ العنف على النساء دونَ أن يتعرضَ للمساءلة، وأصبحت إدانة المجتمع لهذا العنف إدانةً واهية، كما تقول د. هدى إن مسألة الرجولة والذكورة ارتبطت بالعنف، فإذا شعرَ الرجل بنقصٍ في رجولته نتيجةً للضغوط الاجتماعية أو لتطورِ المرأةِ؛ اتجه للعنف لتكملةِ هذه النقص، وليصبحَ مثالاً مطابقاً لمثالِ الرجل الذي يفرضه المجتمع. وأشارت في هذا الشأن إلى أن هناكَ دراسة أمريكية أثبتت أنه كلما تزوجَ رجل من سيدةٍ أعلى منه في المكانة أو الدخل زادَ معدل ممارسته للعنفِ ضدها.
ترى الأستاذة هالة عبد القادر، المحامية ومدير مشروع شبكة مناهضة العنف ضد المرأة بمؤسسة قضايا المرأة المصرية، أنَّ تهاون القانون وعدم ردع الجناة من أهمِّ أسبابِ تفشي هذه الظاهرة، فمثلا في حالةِ جرائم الشرف، والتي تتيحُ للقاضي استخدام المادة 17 من قانونِ العقوبات والتي تمنحه سلطة تقديرية لتخفيفِ العقوبة على الجاني في حالةِ قتله أخته أو أمه أو زوجته أو إحدى قريباته في حالةِ شكٍّه في سلوكها. تجعلُ العقوبة في هذه الحالة غير رادعة مما يشجعُ الجناة على القتل. كذلك مادة الزنا، فهي تخففُ العقوبة على من يقتلُ زوجته وتجعلُ العقاب غير مناسبٍ للجريمة، مما يتيحُ للجاني الفرار بجريمته دونَ عقاب رادع، كما أن القانون يتعاملُ وكأنَّ الوضع الطبيعي في العام والمجمل أنَّ الرجل حارسٌ على المرأة، سواء زوجته أو ابنته أو أخته أو أمه، وفي هذهِ الحالة فهو مسؤول عنها وهو الذي يقررُ أهمية وجودها في الحياةِ ومدى الجرمِ الذي ترتكبه، بل ويحددُ العقاب الذي تستحقه، كما تحدثت عن غياب قانونٍ يحمي المرأة من العنفِ الأسري، وإنما يخضعُ الجاني للقوانينِ العادية بإجراءاتِ التقاضي المعقدة، والتي تجعلُ كثيراً من النساء يتراجعنَ عن اللجوءِ للقضاء.
وعن دورِ الجمعيات الأهلية تقولُ الأستاذة هالة: إنه من خلالِ شبكةِ مناهضةِ العنف ضد المرأة سيتم تقديمِ مشروع لمجلس الشعب للمطالبةِ بتشديدِ العقوبة في جرائمِ الاغتصاب والزنا، وجرائمِ الشرف لتكونَ عقوبات رادعة تقللُ من العنفِ ضد المرأة ومن ظاهرةِ قتل النساء.

يقمن بإخفاءِ العار في قلوبهنَّ
يقع إقليم دارفور في الجنوبِ الغربي السوداني، والذي يُعتبر من أكثرِ مناطق السودان جفافاً، وفي تلك المناطق يعيشُ معظم القبائل ذات الأصول الإفريقية، مما جعلها هدفاً للتجاهل والتهميش والاشتباكاتِ القبلية، بل والتطهير العرقي والعبودية القسرية والتشريد من قبل نظام الحكم في السودان، فسعى أبناء الإقليم إلى محاولةِ الحصول على دورٍ في السلطةِ والموارد، إلا أن الحكومة السودانية اعتبرتهم عصابةَ لصوصٍ وقطاعَ طرق، أو على الأقل متمردين، وليسوا حركةً سياسية، كما حاولت الحكومةُ التعتيم على مذابح دارفور، والإدعاء أنها " مشكلة أمنية محلية" لذلكَ قامت الحكومة السودانية في خلال شهر مارس 2003 باعتقالِ المعارضين والقياداتِ الأهلية في دارفور دونَ إجراءات قانونية، كما غضت النظر عن تعرضِ الأهالي لهجماتٍ من قِبل بعض الجماعات المسلحة" الجنجويد"، وهو ما لم يكن جديداً، حيثُ قامت الحكومة من قبل، وفق بيانٍ للأمم المتحدة بنصبِ محاكم خاصة بذريعةِ " التعامل مع حوادث القتل الجنائي المعتاد والسرقة، وعلى أساسها تمت محاكمة من عُرف عنه معارضته للنظام، إلا أنَّ هذه المحاكم أصدرت أحكاماً غاية في القسوة، وتم إعدامُ الكثيرين.

راندا أبو الدهب
حرق واغتصاب

أكدت تقاريرُ الأمم المتحدة وبعض المنظمات غير الحكومية التي حاولت الوصولَ إلى مواقع القتال، أنه تمَّ فرار وإجلاء مليون ومائتي ألف فرد من منازلهم، مُعظمهم من النساءِ والأطفال، هذا غير 50 ألف قتيل، ضحايا الهجمات التي تشنها ميليشيات موالية للحكومة على المناطق المدنية، خاصةً القرى التي نُهبت وأُحرقت ودُمرت بُنيتها التحتية، حتى إنَّ الأمم المتحدة اضطرت أحياناً، إلى تعليق المساعدات الإنسانية بسببِ عدم قدرتها على الوصولِ إلى الضحايا، وقد ارتفعَ معدل وفيات السكان في بعضِ مُخيمات اللاجئين من سكانِ المنطقة إلى 25ضعف المعدل العالمي، أما أهم مخيمات اللاجئين الذي أنشاته المفوضية العُليا لشؤون اللاجئين، فكان المعسكر السابع في تشاد لإيواء اللاجئين الذين فروا من القتالِ الدائر، ويقعُ المخيم الجديد بالقربِ من مخيم فرشانا في منطقة بريدينغ، وقد استقبلَ المعسكر الجديد نحو 187لاجئاً، حسبَ المتحدث باسم المفوضية، كريس غانوسكي، ويضمُّ معسكر فرشانا نحو 13.360 شخص، بينما يضم معكسر تولوم 17.78، شخص، ومعسكر إرديمي 14.819 شخص، ومعسكر كونونغو 8.371 شخص،، ومعسكر ميل 2.073 شخص، بينما يضم معكسر فوز عامر 18.143 شخص، أي نحو 74.640لاجئاً في جميع المعسكرات حتى مايو 2004، فيما هناكَ نحو 27.000 لاجئ في شمال تشاد موزعين على معسكرين هما باهي وكارياري، كما تم فتح معبر ثالث آمنٍ يُمكِّنُ اللاجئين السودانيين من الدخول بأمان إلى داخلِ الأراضي التشادية بعيداً عن الحدودِ التي لا يزال يسودها العنف.

وبلغَ عدد اللاجئين الذين تم ترحيلهم من قريتين تقعان على الحدود إلى مخيمٍ يبعد حوالي 70 كيلومتراً داخل الأراضي التشادية، حوالي 43.000 لاجئ منذ بداية القتال في منتصف كانون الثاني، يناير وحتى مايو الماضي، بينما هناك حوالي مليون شخص يعيشون مشردين داخل دارفور نفسها، لم يكف أن تكونَ المرأة في دارفور ضحيةَ السلم، تحملُ كلَّ أعباء الأسرةِ في غياب الزوج أو وجوده، والعمل خارج المنزل في العملِ الزراعي وأعمالِ البناء، بل كانت الضحية أيضاً أثناء الحرب، وعادت إلى التشرد، والجوع، والعنف الذي لم تسلم منه حتى في مُخيمات اللجوء فاستخدمَ الاغتصاب كأحد أسلحةِ الحرب في دارفور، بهدفِ إذلال الضحايا وأسرهم، وتُقرر منظمة العفو الدولية التي حصل مندوبوها على أكثر من 250 اسم امرأة تعرضت للاغتصاب حتى شهر مايو الماضي فقط، كما أن جميع حالات الاغتصاب تقريباً جرت إما بتورطٍ مباشر أو على مرأى من القواتِ الحكومية، ومع ذلك لم توجه اتهامات لأحدٍ بالاغتصاب أو الخطف.

أما رد فعل أسر الضحايا فبلغَ مداه حين تبرأ الأزواجُ من زوجاتهم بعد تعرضهنَّ للاغتصاب بمن فيهن الحوامل، مما يدفعُ الكثيرات منهنَّ إلى عدمِ إبلاغ الأسرة بما حدثَ خشيةَ الانتقام منهن، ويلجأنَ إلى "إخفاءِ هذا العار في قلوبهنَّ حسب شهادة إحدى اللاجئات. بل دفع الاغتصابُ بعضهنَّ إلى خوفهن من البحث عن ملاذٍ في المخيمات خوفاً من نبذِ العائلة والأقارب أو حتى الانتقام.
فيما يتعلقُ بالفتيات غير المتزوجات فإنهنَّ " قد لا يجدنَ من يتزوجهنَّ أبداً بسببِ العار الذي لحقَ بهن عن طريق الاغتصاب. إذ ينُظر إليهنَّ على أنهن قد فسدن " وهو ما عبَّرت عنه إحدى اللاجئات: " نعتقدُ أنه لا يمكن أن تحبل امرأة بعد اغتصابها، لأنها لم ترغب في ذلك ، ولا يمكن أن تحبل بطفلٍ ما لم ترغب في ذلك. الموجوداتُ في المخيمات في دارفور، اللاتي يُغتصبنَ نهاراً وليلاً، وقد يحبلنَ . والله وحده قادرٌ على أن يجعلَ الطفل يشبه الأم، لا يمكن القبول بأن يولدَ طفلٌ عربي".

تقولُ امرأة في الأربعين من جاروك "إذا حملنَ يتعين عليهنَّ الهرب، لا يمكنهنَّ أن يبقين في الأسرة أو في مجتمعهن، لماذا لأنه من غير الطبيعي أن تحملَ بعد اغتصابها، ولذا يتعينُ عليها أن تذهب".
لانعدام الأمن، أو بداية موسم الأمطار والسيول حيث يُلخص الوضع طبقاً لأحد تقارير المنظمة الدولية من نيروبي : " أحرقت القرى في حين استمرت أعملُ النهب والاغتصاب ودمرت البنية التحتية المدنية مثل المدارس والعيادات، كما أُحرقت مجمعات المنظمات الدولية غير الحكومية في نيلواك أثناء الهجمات ". وفي تقريرٍ لمنظمةِ الهيومان رايتس وتش" أنه تم إشعالُ الحريق بالقرى بشكل منهجي وليس عشوائياً، مرتين وليس مرة واحدة للقرية "حيثُ قامت الحكومة السودانية بتجنيد وتسليحِ ما يربو على 30ألفاً من أعضاءِ الميليشيات الذين ينحدرونَ من أصلٍ عربي، وتشتركُ هذه الميليشيات " الجنجويد" مع الحكومة في شنِّ هجماتٍ على المدنيين من أبناءِ طوائف الفور

والمسالیت وزغاوة العرقية.

ويُشكلُ سكان القرى صيداً سهلاً للميليشيات، فمن بين القرى قرية " تيرتي" التي وردت منها تقارير عن التعرض لهجماتٍ وحشية نفذها الجيشُ السوداني، ومن حالفهم الحظ وبقوا على قيدِ الحياة من تلكَ الهجمات يتعرضونَ لمطاردة الميليشيات التي تدعمها الحكومة، ويحكي شهودُ العيان الذي تمكنوا من الفرار عن عملياتِ اغتصابٍ وتطهيرٍ عرقي وصلت إلى حدِّ قصف القرى بالطائرات . جوزيف مامات، 12 عاماً، الذي يحكي عن هجومٍ تعرضت له قريته؛ حيث أفاقَ على أصوات النيران، ويقول: " فجأة بدأ إطلاق النار وترددت صرخات الاستغاثة" . وأضاف: " أصابت الرصاصات أخي في كلِّ أنحاء جسمه، وقد لفظَ أنفاسه الأخيرة بجواري" ثم يتحدثُ بكياً : "كنتُ أشعر بالآمِ في رأسي وساقي، وهرعتُ أجري في الظلام ولا أعلم ما إذا كان أمي وأبي على قيد الحياة". وجاءَ في حديثٍ لمنسق الأمم المتحدة الخاص بالسودان موكيش كابيلا أن 75 شخصاً قُتلوا في هجومٍ شنته ميليشيا عربية على قريةِ " طويلة" لدى شروقِ الشمس قبل أسبوعين، وأضافَ قائلاً : "إنَّ جميع المنازل والسوق والمركز الطبي تعرضوا للنهب، وتمَّ إحراق السوق، واغتصاب 100 سيدة واختطاف 150 سيدة وطفلاً ، وأشار إلى تعرضِ العديد من القرى لمثلِ هذه الهجمات قائلا: قرية وراء قرية يتم تسويتها بالأرض". فيما أعلنت منظمة هيومان رايتس وتش أن القوات الموالية للحكومة السودانية أعدمت في عملية مُنسقة في شهر إبريل 136 رجلاً ، كما أنَّ رجالاً نقلوا بسيارات شاحنة بمساعدةِ قوات الحكومة السودانية من قبيلةِ فور إلى مكانٍ أعدموا فيه، كما أن مئات الأطفال بدأوا يَسقطونَ ضحايا للمجاعة الجماعية التي تجتاحُ المنطقة، حتى إن إحدى الفارات قالت، وهي تحملُ طفلها الذي يبلغُ من العمر تسعة أشهر وعلى وشك الموت جوعاً ، إنها قطعت الطريق إلى المخيم في عشرةِ أيام دونَ طعام هي وطفلها، وأكدت " لقد أحرقت الميليشيات قريتنا، حتى الأطفال أحرقوا". حيث تشهد المنطقةُ نقصاً كبيراً في المياهِ والطعام، لذلك يتمُّ اقتسام الحصص الغذائية التي وفرتها منظمات الإغاثة، والتي استهدفت بها الإبقاء على حياةِ الرضع الأكثرِ ضعفا. حتى إنه يوجد أطفال يعانونَ آلام الجوع، وهناك حالة وفاة يومياً على الأقل، وقالَ جيمس موريس، من برنامج الغذاء العالمي التابع للمنظمة الدولية، إن الوضع في الإقليم يُعتبر " من أسوأِ الأزمات الإنسانية التي شهدها العالم" ، خاصةً بعد بدايةِ موسم الأمطار التي منعَ المنظمات الإنسانية من الوصول إلى بعض المناطق في دارفور، فيما تتلقى المناطق الأخرى المساعدات من خلال إسقاطِ المباشر من الطائرات.مُدير البرنامج العالمي للغذاء في السودان رامير ولوبيزدا سيلفا يُعبر عن المأساةِ بشكلٍ أوضح: " إن إسقاط الغذاء جواً يظلُّ مُكلف للغاية، غيرَ أنه ليسَ لدينا في هذا الوقت من العام خيارٌ آخر في أجزاء من دارفوار، " لذلكَ تلجأ الأسر الأخرى في مخيمات اللجوء إلى الزواج المبكر بهدف " حماية بناتهم " ويحاولنَ تزويجهنَّ بسرعةٍ للحفاظِ على " شرف الأسرة".ونتيجةً لذلك انخفضت المهور التي تُقدمها أسرةُ الزوج للفتاة. هذا ما عبَّرت عنه لاجئةٌ بمخيمِ جوز أمير، بتشاد " الزواج رخيص جداً جداً في أيامنا".

أما من لم يجدنَ الزوج أصبحنَ عُرضةً لضغوطٍ اجتماعية واقتصادية وصحية، من بنذِ أسرهن والمجتمع، فيما يؤدي نقص الرعاية الطبية في المخيمات إلى مشكلاتٍ صحيةٍ ونفسية وحملٍ غير مرغوب فيه، ناهيكَ عن غيابِ الدعم الاقتصادي الذي يُوفره بشكلٍ تقليدي الرجل، ما يجعلُ البعض منهنَّ يلجأنَ للدعارة لجدنَ قوتَ يومهن.

والمريعُ أن معظم من تم اغتصابهنَّ كنَّ يقمنَ بجمعِ الحطب بدلاً من أزواجهنَّ خشيةَ أن يُقتلوا إذا خرجوا من المعسكرات، فكانَ الاغتصاب من نصيبِ النساء، وفي حالاتٍ أخرى كان التعذيب لإجبار النساء على الإدلاءِ بمعلوماتٍ عن أماكنِ وجود أزواجهن، وقد تضمنت أشكال التعذيب، وفقاً للتقارير، وضعُ وجوه النساء بين عصى خشبية وخلع أظافرهن. وأفادت بعض النساء بأن الجنجويد قاموا بكسر أرجل نسوةٍ تم اغتصابهنَّ لمنعهن من الهرب، مع العلم أن الجنجويد ما زالت تسيطرُ على 16 معسكرا للاجئين في غربِ دارفور.

شهادات الرعب

وهو ما عبَّرت عنه شهادات الضحايا: حيث تحكي فاديجا إسحاق علي - 35 عاماً - من قرية مولى بدارفور، وهي تحمل ابنها على ذارعها، أنها كانت في السوقِ عندما اقتربَ رجالٌ مسلحون. وأضافت: " بدأت طلقاتُ الرصاص تتطاير، وسقطَ أشخاص وفرَّ آخرون. وجاء رجال أشرار، وأضافت فاديجا أنَّ هذا اليوم في السوق شهدَ مذبحةً ضد 55 شخصاً، واكتشفَ القتلة أن فاديجا نجت من المذبحة فأخذوها

وجردوها من ملابسها وضربوها وكسروا ذراعها، وتناوبوا الاعتداء عليها واحداً تلو الآخر. وتتوالى شهاداتُ اللاجئين وغيرهنَّ من الضحايا.

"كنتُ نائمة حينما بدأ الهجوم على (قرية) ديسا، أخذني الخاطفون وكانوا يرتدونَ جميعاً الزي العسكري، وقد أخذوا عشرات الفتيات الأخريات وجعلونا نسيرُ لمدة ثلاث ساعات، وخلالَ اليوم كنا نتعرضُ للضرب، وكانوا يقولون لنا " أنتن أيتها النساء السود. سنقضي عليكن، وليسَ لكنَّ من رب". وفي الليلِ تعرضنا للاغتصاب عدةَ مرات، كانَ العرب يحرسوننا بالسلاح، ولم يُقدم لنا طعامٌ لثلاثةِ أيام" .

" حينما حاولنا الهربَ أطلقوا النارَ على مزيدٍ من الأطفال. لقد اغتصبوا النساء. شاهدتُ حالاتٍ كثيرة، الجنجويد يغتصبونَ النساء والبنات، إنهم يشعرون بالسعادة حينما يغتصبون، إنهم يغتصبون ويقولونَ لنا إننا لسنا إلا عبيداً، وأن بإمكانهم أن يفعلوا بنا كيفما يشاءون "

" كانت هناكَ عملية اغتصاب أخرى تعرضت لها فتاة غير متزوجة في السابعة عشرة من عمرها، تعرضت (م) للاغتصاب على أيدي ستة رجال أمامَ منزلها وأمام أمها.بعدَ ذلك تم تقييد شقيق (م) وإلقاؤه في النارِ حياً ".

" في يوليو/ تموز 2003، اغتصبَ العرب (م) في الرابعةِ عشرة من عمرها، في ساحةِ السوق وهددوا بإطلاقِ النار على الشهود إذا حاولوا التدخل، كما اغتصبوا بنات آخريات". " اغتصب الرجال الستة ابنتي " البالغة الخامسة والعشرين، أمامي وأمامَ زوجتي والأطفال الصغار"

"كنتُ مع امرأةٍ أخرى، عزيزة، في الثامنة، وقد تعرضت لشقٍ بطنها في الليلةِ التي اختطفنا فيها، كانت حُبلى، وقُتلت بينما كانوا يقولون " أنه ابنُ عدو".

"وقعَ الهجوم في الثامنة صباحاً في 29 فبراير / شباط حينما وصلَ الجنود بسياراتٍ وعلى الجمال والخيول كانَ الجنجويد داخلَ المنازل والجنود خارجها، لم تتمكن 15 سيدة وبنت من الفرارِ بالسرعة الكافية، وقد اغتصبنَ في أكواخٍ مختلفة بالقرية، لقد كسرَ الجنجويد أطرافَ بعض النساء والبنات ليمنعونهنَّ من الهرب. بقي الجنجويد في القريةِ لمدة ستة إلى سبعة أيام وبعد الاغتصاب نهب الجنجويد المنازل". " لقد أخذوا (ك.م) وهي في الثانية عشرة إلى العراء، وقتل الجنجويد والدها في أم بارو، وتمكنت بقيةُ الأسرة من الفرار، وقبض الجنجويد على الفتاة، وكانوا يمتطونَ الخيول، لقد ضاجعها أكثر من ستةِ رجال، وبقيت لدى الجنجويد والجيش أكثر من عشرةِ أيام (ك)، وهي امرأة أخرى متزوجة، وتبلغُ الثامنة عشرة، هربت، ولكن الجنجويد أمسكوا بها وضاجعوها في العراء، لقد ضاجعوها جميعاً وهي مازالت لديهم. (أ)، وهي معلمة، وإنهم كسروا رجلها بعدَ اغتصابها".

" بعد ستةِ أيام تمَّ إطلاق سراح بعضَ الفتيات، غير أن الأخريات، في الثامنةِ من عمرهن، تم الإبقاء عليهن. لقد بلشرَ خمسة أو ستة رجال اغتصابها تباعاً، الواحد تلوَ الآخر لساعاتٍ لمدةِ ستة أيام، كل ليلةٍ .لم يغفر لي زوجي بعد ذلك وقد تبرأ مني" .

وتقول امرأة إنها اغتُصبت خارجَ مخيمٍ للاجئينَ في غربِ دارفور في يونيو/ حزيران 2004، وتُضيف أنها أبلغت الشرطة بذلك، وتمَّ القبض على الرجال ونزع سلاحهم.
ولكن أسلحتهم أعيدت إليهم في اليوم التالي بعد تدخل زعماء الجنجويد، وأمروها ألا تتحدث عن الأمر مرةً أخرى.. وإنها تشاهدُ الرجال الذي اغتصبوها بشكلٍ منتظم في السوق ورغمَ قسوة رحلة الهرب وصعوبتها إلا أن بعضَ أبناء الإقليم استطاعوا خلال العامين السابقين الهرب عبر أوروبا إلى بريطانيا، ومن الملاحظ أن ذلكَ لم يقتصر على الرجال فحسب، بل هناك أيضاً فتيات يغامرن بمفردهنَّ " مثل أميمة ابنة دارفور، التي تحكي قصتها فتقول: إن قبيلتها ذات الأصول الأفريقية تعاني من اضطهاد عرقي، وأصبحت لحياةُ في نظرها جحيماً لا يُطاق، ونظراً لأنها أنهت دراستها الجامعية وتشعرُ أنها قادرة على النجاح في أوروبا، فقد ألحت على والدها أن يساعدها للسفرِ إلى بريطانيا، وبالفعل اقتنع والدها واتفقَ مع أحد المهربين على نقلها من دارفوار في غربِ السودان إلى ميناء بور سودان في الشرق في شاحنةٍ تقوم بنقل الماشية حتى لا ينتبه إليها أحد.

وبعد أن نقلها المهربون إلى باخرةٍ سارت بها أسابيع في البحر، طلبوا منها ألا تخرجَ من غرفتها وألا تتحدثَ إلى أحد حتى وصلت ليلاً إلى ميناءٍ ما في بريطانيا، وأخبروها أنها الآن في الأراضي البريطانية، وكما هو معتاد طلبوا منها تسليمَ نفسها إلى الشرطة وطلب اللجوء السياسي.
وفي مخيم فرشانيا للاجئينَ الذي يقعُ في منطقةِ حارة جافة، لا يجدُ اللاجئون ما يقضُّ مضجعهم

سوى الذباب، ويقوم عُمال الإغاثة بتسجيلِ فاتنا فاكاري وأسرتها وتخصيص خيمة تأويهم بين معارف لهم.
ووسطَ هذا الكابوس المتواصل تشهدُ لخيمةُ ميلادَ حياةٍ جديدة، إذ تضعُ فاتنا مولوداً ذكراً تُسميه أحمد. أحمد لا يتجاوز عمره أياماً، ومع ذلكَ ولُدَ لاجئاً.
فإذا كنت من أبناء دارفور، ولا تملك ثمن الهروب إلى أوروبا، أو حتى استطعت الوصول إلى أحد المخيمات فلن يكونَ لك حق التمتع.
=== (اغتصاب النساء أحد أسلحة الحرب.
لنساء اللواتي يُغتصبنَ ليلاً
ونهاراً لابدَّ أن يحبلن.
اغتصبنَ وهنَّ يجمعنَ الحطب بدلاً
من أزواجهنَّ الذين
رفضوا الخروج خوفاً من القتل) ===

"الأسعار مولعة نار".جملةٌ تتكرر يومياً آلاف المرات، فأسعارُ الاحتياجات الأساسية التي لا يُمكن الاستغناء عنها ارتفعت وتواصلَ ارتفاعها بشكلٍ مذهل مع ثباتِ الأجور أو الدخل عموما. وتتحمل الزوجات مسؤولية السير على حبلِ الحياة، فالزوجةُ هي التي تبرُ من المصروف والدخل الثابت تفاصيل واحتياجات اليوم، مما يُعد بطولةً حقيقية، فكيفَ تفعل، هذا هو السؤال.
المصريات ونار الأسعار.

- خديجة سيدة في منتصفِ الأربعينات تعملُ موظفة حكومية منذُ ما يقرب من عشرين عاماً، راتبها يصل إلى 280جنيهاً، وزوجها تركَ وظيفة الحكومة منذ زمن بعيد ويعمل بائعاً، تقول: " يصل راتبنا معا إلى ألف وخمسمائة جنيه شهريا. للوهلةِ الأولى قد يبدو المبلغ كبيراً، ولكن وبحسبةٍ بسيطة، ومع العلم بأننا نسكن في شقة تمليك، ستجدينَ المبلغ لا يكفينا حتى نهاية الشهر، ونبدأ في الاقتراض قبل نهاية الشهر، ولأفصل معك المصاريف في البداية هناك مبلغ مائة جنيه جمعية لتلبية ملابس الأسرة في موسمي الصيف والشتاء والمدارس، ومبلغ خمسون جنيهاً للكهرباء ورسوم النظافة التي تأخذها الحكومة، ورسوم النظافة التي ندفعها للزبال، والماء والتليفون، وخمسون أخرى لمواصلاتي وزوجي وابنتي، وما تبقى نأكل منه ولكن ما الذي نأكله؟ منذ سنوات قريبة، لا تتعدى الثلاث سنوات كان هذا المبلغ وأقل منه يكفي لأن أوفر لبناتي كُلاً مُغذياً يستطعنَ معه التركيز في مذاكرتهن ويساعدهنَّ على الحفاظ على صحتهن ولكن الآن، وبعدَ هذا الارتفاع الصاروخي لأسعارِ السلع، حتى الأساسية منها، لم يعد لديَ إلا أن أطعمهم الفول والمكرونة والبطاطس، وهيَ الأشياء التي أستطيع أن أدبرها بهذا المبلغ الذي أصبحَ أقل من القليل، فهو ثابت وتغييره عزيز، والأسعار في تحولٍ مستمر ولا تهدأ أبداً، وعلى فكرة ابنتاي إحداهما في الشهادة الإعدادية والأخرى في الثانوية العامة، وحتى أنفق في الدروس بعتُ كل ما أملك من قطعٍ ذهبية حتى خاتم زواجي.

هناك سيدة تعمل مدرسة وهي معيلة لأسرتها المكونة من طفلين (12 سنة و5 سنوات)، وراتبها الشهري 250 جنيها، عندما سألتها عن ارتفاعِ الأسعار شردت كثيراً : " ماذا تظنين المرأة فاعلة بمائتين وخمسين جنيهاً لعينة طوال الشهر؟ إن مائة وخمسين جنيهاً تخرج شهرياً للإيجار والكهرباء ومواصلات مدارس الأطفال، فماذا تظنون بمائة جنيه لي أنا وأبنائي، ماذا أطعمهم إنهم لا يكفون " العيش حاف" .

- وماذا عن الدعم، والبطاقة التموينية؟ - دعم إيه؟ رغيف العيش المملوء بأعقاب السجائر، والذي يختارون له ساعتين في اليوم لا تناسبان أي موظف بدون مبالغة، إما أن أقف في طابور الفرن أو أذهب إلى مدرستي، ولا يجوز لي أن أفعل الاثنين معاً، إلا إذا كنتُ من الحواة، ولا أعلم لماذا لا تعود الأسعار إلى طبيعتها، يقولون لارتفاع سعر الدولار، وهذا الدولار الملعون هل يبتاع لنا السكر والزيت والشاي والألبان والأرز ووووووو، كل هذه الأشياء ارتفعت ببشاعة والسبب غير مُقنع، الدولار، أنا أخدم الحكومة منذ خمسة عشر عاماً، أخرجُ أحياناً ولكني لا أستطيعُ أن أطعمَ أبنائي. وهذه بائعة تقول: " أذهب للغيط أخذ الخضار، أنزل السوق أبيع ولا أبتاع، فمن أين لي أن أبتاع والزبون بيصعب علي زي ما بيصعب عليَّ حالي وحال عيالي، أنا عارفة إن كال حاجة غليت، لكنها غليت عليَّ من قبلهم، وأنا مفيش حاجة في إيدي وبحمد ربنا إني ساكنة في عشة لا بدفع مية ولا نور ولا حتى باعلم العيال اللي يكبر يشتغل ويجيب فرشه، واللي تشب تتجوز وتريحني".

- الحاجة فرح، ربة منزل، تقول: " زوجي يعمل بالأعمال الحرة، له راتب لا يُعد بالقليل، ولكنه لا يأتي إلا بالقليل. أتذكر منذ فترة ليست بالكبيرة كنتُ أشعر بالصداع في آخر أيام الشهر، وكان جميع من بالمنزل يُسميها بالأيام الكبيسة، ولكن في الآونة الأخيرة أصبح الشهر كله كبيساً، بل كل الأشهر وكل الأيام أصبحنا نعاني من يأس، فلم يعد المال يكفي أياً من الحاجات الأساسية، حتى الطعام الذي أصبح خارجاً عن مقدورنا جميعاً، كرهتُ السوق والنزول إليه، لتر الزيت بـ 7 جنيه وده المتوسط لا هو بزيت سيارات ولا هو بالفاخر، سكر بـ 2.5 ، أرز السعر نفسه، مكرونة قريبة منهما، أما الخضروات فحتى كبار الخبراء لا يستطيعون أن يتنبأوا بأسعارها، ولن أتكلم عن اللحوم منعاً للإحراج، كيلو اللحم وصل 27 جنيه، وأصغر فرخة عشرين جنيه، فالكيلو وصل 8 جنيه، ونحنُ أسرة مكونة من 5 أفراد، يعني ننظر حولنا ولكن النتيجة واحدة، هي أن الأولاد كرهوا كل الأكل اللي بعمله ويطلقون عليه (أكل هفأ) .

-وأخيراً منار، متزوجة حديثاً ولديها طفلة واحدة ولا تنوي أن تنجب غيرها، تعمل أخصائية اجتماعية بمبلغ 105 جنيهات وزوجها موظف بوزارة ... يعمل بمائتي جنيه، كما يعمل سائق تاكسي بعد العمل، وتقول: بعد كل هذا يُصبح دخلنا جميعًا ثمانمائة جنيه، ستقولين رائع مبلغ محترم، خاصة أنكم ما زلتم في بادِيء حياتكم، ولكن - ومع قانون الإيجار الجديد - لم يعد هناك إيجار قديم فاضطررنا للسكن حسبَ الإيجار الجديد لمدة ثلاث سنوات أي أننا، وبعد أقل من سنة سنصبح بلا مأوى، الأهم من ذلك أن إيجار الشقة وحده يبلغ مائتي جنيه، وبعد دفع الكهرباء والماء ومواصلاتي أنا وزوجي يصبح المتبقي أربعمائة جنيه، ومع دفع مصاريف حضانة سالي وملتزماتها من بامبرز ورضعات بسيطة حتى أعود إليها نأكل طوال الشهر بثلاثمائة جنيه. أنا الأم التي تُرضع طفلة عمرها أقل من عامين، وزوج يعمل طول النهار والليل، وطفلة صغيرة أبكي من أجلها، فأنا لا أستطيع أن ألبي حاجاتها الأساسية من الغذاء وهي في فترة نمو، حتى مَرضت قريباً وعندما ذهبت إلى طبيب لم يزد على أن قال: البنت عندها نقص حديد وفيتامينات، أكلي البنت وغذيها، فماذا أفعل وأنا أعرف بالطبع أن حالي أفضل من كثيرات غيري، أصابني اليأس ولا أعرف حتى الآن ماذا أفعل!!

- هذا هو حال النساء المصريات في أرض الخير. أصابَ أبناءهنَّ الضعف من قلةِ الموارد الغذائية، وأصاب أزاجهنَّ الإحباط من قلةِ الموارد المالية، وأصابهنَّ اليأس من قلةِ الحيلة. وكما قالت أغلب النساء، فالحكومةُ لا ترحم ولا تُركُ رحمة الله تنزل على الأسر المصرية، فالأسعار ترتفعُ بشكلٍ جنوني في السلع، وتقولُ الحكومة إن ذلك فساد لدى تجار التجزئة، إذن أين الرقابة عليهم؟ فاتورة التليفون تدفع كل ثلاثة شهور، ومع ذلكَ ترتفع أسعارها بشكل غير مبررٍ تضاف رسوم نظافة على فاتورة الكهرباء وهي غير مُحددة، بل تزدادُ بازديادِ استهلاك الكهرباء ولا يُوجد بينهما أي صلة، وحتى الخدمة الآتية هي أقل من المطلوب بكثير، فعامل النظافة كان يأخذ ثلاثة جنيهات موحدة في الشهر ويصعد الطابق تلو الآخر ثلاثة أيام في الأسبوع، ولكن الآن؟!

–كل هذه الأشياء ترتفع وترتفع حتى بلغت عنان السماء وجاوزته، ولكن الدخل لا يتغير، فهو ثابت وغير قابل إلا لحركةِ النقصان وليسَ الزيادة.

–

بيان تضامن

علمنا، بمزيدٍ من القلق، المضايقات التي تعرضَ لها مؤخراً مركز النديم للعلاج والتأهيل النفسي لضحايا العنف، والتي تمثلت في قيامِ لجنةِ تفتيشٍ تابعةٍ لوزارة الصحة بزيارةِ المركز، حتى هنا والأمر يبدو طبيعياً، غير أن سلوك هذه اللجنة اتسمَ بالعدائية، ولم ينصبَّ على المهمة المتعلقة بالتأكدِ من صلاحية التجهيزات من الناحيةِ الطبية، بل امتدَّ إلى مصادرةِ الممتلكات الشخصية لبعض العاملين بالمركز، وبعضِ ملفات المرضى، وكذلك مطبوعات ومراسلات المركز، وقد تلا ذلك نقلُ أحد الأطباء المعالجين بالمركز من موقعِه كمديرِ مستشفى المطار للصحة النفسية إلى مستشفى الخانكة ! وأشكال أخرى من الضغط والتهديد، وهوَ ما يُشير إلى استمرارِ الحكومةِ في منهجِ التحرش بالنشطاء في مجالات الدفاع عن حقوق الإنسان، والسعي إلى تضييقِ الخناق على المنظمات التي تستهدف المساهمة في خلقِ مجتمعٍ مدني مصري قوي.

ومما يضعفُ من قلقنا لجوء أجهزةٍ خدمية - يُفترضُ فيها الموضوعية - إلى أساليب أمنية، بل والتنكيل بمواطنين مثل: النقل من منصب إلى آخر، ومصادرة ملفات المرضى، والتهديد بالعقاب، والإنصياع لتوجيهاتٍ ليست واردة من داخلها، ولعلَّ هذا يتعارض مع هذه الإجراءات المرفوضة - وإجراءات أخرى تعرضُ لها منظمات غير حكومية مشهودٌ لها بالعمل الجاد في سبيل إرساء قيم الديمقراطية والعدالة وتحقيق الأمن والأمان لكل المواطنين في مصر - مع ما تقرؤه يومياً في الصحف القومية من إنجازاتٍ في مجالِ حقوق الإنسان المصري.

وبناءً على ما تقدم، نعلنُ عن استنكارنا لهذه الأحداث! وننادي كل الأطراف المعنية بمستقبل أفضل لمجتمعنا - من المجتمعِ المدني، والجهات الحكومية والإعلام إلى توحيد الإجراءات اللازمة لتحقيق ما يلي:

* وقف كل أشكال التحرش، والإساءة والتهديد، والابتزاز التي يتعرض لها مركز النديم للعلاج والتأهيل النفسي لضحايا العنف بصفةٍ خاصة، أو التي تتعرض لها أي منظمات أخرى بصفة عامة.
* إجراء تحقيق فعلي حول ملابسات الانتهاكات التي تعرَّضَ لها مركز النديم، ومحاسبة المسؤولين عن ارتكاب تلك الانتهاكات.
* إفساح المجال أمام منظمات المجتمع المدني لممارسة أدوارها، والامتناع عن عرقلة حركتها.
  - تطوير القوانين الحالية بما يتلاءم مع متطلبات الحرية، والعدالة والديمقراطية ووفقاً لما يردُ في تصريحات المسؤولين الرسميين.

مؤسسة المرأة الجديدة

المشاورة الإقليمية عن حق المرأة في السكن الملائم والأرض

تمَّ عقد مؤتمر عن حقِّ المرأة في السكن الملائم والأرض في الإسكندرية في الفترة من 23 - 26 يوليو 2004 بتنظيمٍ من التحالفِ الدولي للموئل (HABITAT) - شبكة حقوق الأرض والسكن بالتعاون مع مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالسكن الملائم (السيد ميلون كوثري) وتعاونِ ومساندة مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوقِ الإنسان ممثلاً في (السيدة سيسيليا مولر) وحضورِ حشد من منظماتِ المجتمع المدني والجمعيات الأهلية على مستوى الوطن العربي من (الأردن - فلسطين - لبنان - سوريا - البحرين - السودان - مصر). وكانَ الوفد الفلسطيني هو صاحب الحضور الطاغي، فقد تمثلَ من جميعِ جوانبه (فلسطين المحتلة - داخل الخط الأخضر - فلسطينيو لبنان - فلسطينيو كندا) .

أريج عراق

اهتمَّ المؤتمر في ورشةِ العمل بتحديدِ محتويات، وتطبيقِ الحق في السكن الملائم والنوع، والتي تناولت عدم التمييز والمساواة في النوع فيما يتعلقُ بالحق في السكن بما يتفق واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة التي أصدرتها الأمم المتحدة (وقد صدَّقت عليها مصر).
واستمراراً لورشةِ العمل بدأت الجلسةُ الثالثة في اليومِ الثاني، وكانت في تطبيقِ الإطار، وموضوعها الرئيسي عن الربطِ بين العنف ضدَّ النساء وانتهاكِ حقهنَّ في السكن الملائم، من خلال تعريف الأمم المتحدة للعنف ضد النساء، وكذلك التعريف الخاص بمفهوم السكن، والربط بين النتائج المترتبة على كل منهما لوجود تشابه كبير بينهما، وهو ما تطرق إلي كثير من الموضوعات الخاصة بالعنف الممارس ضد النساء - تحديداً داخل المنزل - وعدم وجود بدائل أمامهن، مما يؤدي إلى سوءِ استغلالهن وازدياد الضغوط عليهم من المجتمع والأسرة، وخضوعهنَّ الدائم للتهديد باستخدام العنف، وهو ما يرتبط من ناحيةٍ أخرى بحقوق الإرث وعدم تمكين النساء من التملك أو الحصول على إرثهن، ناهيك عما في الإرث نفسه من مشكلات تمييز ليس هذا مجالها، ثم انتقلَ الموضوع إلى استخدام إطار حق النساء في السكن الملائم في استراتيجيات حل المشكلات، على اعتبار أنه الموضوع الرئيسي، ومحاولة وضع كل مناقشات في هذا الإطار، حتى نحصلَ على نتائج واضحة.

بعد ذلك نوقش استخدام آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان من خلالِ رؤية على انتداب وتقارير مقرر الأمم المتحدة الخاص للحق في السكن الملائم، وكان المحاضر هو المقرر الخاص نفسه (السيد ميلون كوثري)، وقدم رؤية مفصلة عن تقاريره وانتدابه، وقد سبقَ له تقديم تقريرين عن الحق في السكنِ الملائم عامي 2001، 2003، ومن المنتظر أن يدخل هذا المؤتمر ضمن تقريره الثالث في عام 2005، وعرض لزيارته السابقة للأراضي المحتلة وأماكن أخرى في الدول النامية، وخرج من هذا بتقديم استبيان حول النساء والسكن الملائم، ويتم تطبيق هذا الاستبيان في كل الأماكن التي قام بزيارتها من قبل الجهات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني.

انتقل الموضوع بعد ذلك إلى تحضير واختيار شهادات المشاركين للعرض، حيث سيطبقون منهج التدريب، وقد تمَّ تقسيمهم إلى أربع مجموعات مقسمة حسب الموضوع ليحضروا شهاداتهم ضمن الإطار التوجيهي لتحديدِ العناصر القانونية لحق الإنسان في السكن الملائم التي تم اغتصابها، وتوضيح الانتهاكات، النتائج، والحلول الممكنة، وكانت الموضوعات المطروحة هي:
- العنف داخل المنزل والحق في السكن.
- الصراع العسكري/ الإثني.
- التمييز والفصل فيما يتعلق بالسكن والإخلاء.
- العقبات القانونية والثقافية لحق النساء في الأرض، الميرات والتملك.
- العولمة وتأثيرها على حق النساء في السكن والأرض.
- وقد تم عمل نماذج تدريبية مقسمة على أربع مجموعات، وكان النموذج الأول عن امرأة فلسطينية تقومُ سلطات الاحتلال بمصادرةِ أرضها جزءاً وراء آخر، وكانت النماذج الأخرى عن حالةِ هدم منازل وإخلاء قسرى، وحالة ميراث للمرأة، وحالة امرأة عاملة في أقسى ظروف العمل والسكن.
-بعد ذلك بدأ تبادل الأفكار ووجهات النظر في القضايا والاستراتيجيات فعرضَ المشاركين اتجاهات قضاياهم وتمت المناقشة حولها مع بدايةِ الجزء الثاني من أجندةِ العمل كانت الجلسة التشاورية، وبدأَ اليوم بمحاضرةٍ للأستاذة " عزة سليمان "، عن حق النساء في الميرات والعقبات التي تقابلهن

في ذلك في المجتمع العربي والإسلامي، واقتران هذا بانتهاكِ حقهنَّ في السكن والأرض. وتناولت المحاضرة مصادرَ الميراث التي تتنوع بين الشريعة الإسلامية والقوانين والأعراف لنصل إلى النتيجة الأهم، وهي أن الأعراف هي التي تتسيدُ الوضع في عدم توريثِ النساء ما هو منصوصٌ عليه شرعا وقانوناً، فالوضع شرعاً يتنوع بين المساواة بين الرجل والمرأة وحصولها في بعض الأحيان على نصيب أقل، وفي أحيان أخرى على نصيب أكبر، إلا أن الوضع العُرفي لا يسمحُ في أغلب الأحوال بتوريث النساء أصلاً، وخاصة في الأرض، وقد دارَ النقاش حولَ هذه الموضوعات جميعا.

الحالات

وكانت الحالة الأولى عن شابة فلسطينية مقيمة بلبنان اسمها " نجوى، كان والدها من نازحي 1967 الذينَ لا يملكون أوراق ثبوتية، وليسَ لهم تصنيف طبقاً للـ " أنروا" (هيئة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين التابعة للأمم المتحدة)تزوجَ من والدتها اللبنانية بهويةٍ مزورة بما يعني أن الزواج غير مُثبت قانوناً، وبعدَ انفصال والدها عن والدتها، مرضَ الوالد وتوفيَ وتهدم المنزل وأصبحت " نجوى" وأشقاؤها الأربعة مقيمين بالشارع، فليسَ من حقهم حتى دخول مخيمات اللاجئين بما أنه ليس لهم وجود، وبالتأكيد فإنَّ حالة " نجوى " ليست الوحيدة، ولكنها المثال.

الحالة التالية كانت حالة " عزة محمد " وهي سيدة لا تجدُ مأوى لها ولطفلتيها بعد أن هجرها زوجها وطلقها، حيثُ يرفض أصحاب المنازل في الأغلب إيواءها لأنها وحيدة بلا رجل، وإذا قبلَ أحدهم، فإنه يهدف من ذلكَ إلى التحرش بها، ورغمَ قبولها الإقامة بأماكن لا تصلح للسكن الآدمي إلا أنَّ هذا - حتى لم يعد متوفراً بسبب تحرشِ أصحاب المنازل بها، واستغلالهم جهلها بالقانون لطردها وقتما يريدون، وهي الآن تعيش بلا مأوى وتترك ابنتيها عند الأقارب.

ثم قدمت " عبلة عبد الهادي " من مركز حق المأوى والسكن بالأردن، لدراسةٍ مفصلة عن أوضاع النساء في الأردن، لدراسةٍ مفصلة عن أوضاع النساء في الأردن ثمَّ بدأ تقديم الشهادات، وتناولت حالات مختلفة منها: حالة سيدة لم تُنجب فتزوجَ زوجها، ثم بعدَ كثير من التفاصيل طَردها من المنزل، ولم يكن من السهلِ عليها الحصول على مكانٍ للإقامة، حتى تُوفيت دونَ أن يشعر بها أحد في غرفة حقيرة لا تصلحُ لسكنِ الآدمي.

ثم حالة من الفلسطينيين الذين لا يَملكون أوراق المرأة في ظلِّ قوانين الإرث، والوضع الاجتماعي لتوريثِ النساء في الأردن، وهو ما ينعكسُ على الوضع العربي كله بنسب مختلفة. وشرحت كيفَ أن المرأة لا ترثُ فعلياً في الأردن رغمَ حقها القانوني في ذلك.

ثم استمر تقديم الشهادات، وكان منها حالة سيدة من الأردن تكافحُ منذ ثلاثين عاماً للحصولِ على ميراثها من أخوتها الذكور، بينما يقفُ المجتمع كله في وجهها، بما فيه زوجها، على اعتبار أن ما تفعله لا يجوز، رغم معرفة الجميع بما تعرضت له من تدليس وتزوير ليستولي أشقاؤها على نصيبها، ويعتقدُ الجميع أن هذا طبيعي، أما غير الطبيعي فهو محاولاتها الحصول على ميراثها.

بعدها قدمت حالات متعددة للأوضاع تحت الاحتلال في فلسطين، وتناولت موضوعات مختلفة، منها حالة " هويدا أحمد" التي تم هدم منزلها من قبلِ جارها، حيثُ أن المنزل للأسرة كلها - وهي أسرة زوجها - فقد هجرها الزوج منذ سنوات طويلة، وذهبت لتقيم عند أهله بالضفة الغربية، وعاشت حياتها كلها لتربية ابنيها، وعندما توفي حموها، قامَ ابن أخيه بهدم الجزء الذي يخصه من المنزل، وأنذرها أنه يجب أن يحصل على الجزءِ الباقي، حيثُ إنه لا يحق لها أن ترث، وترتبَ على هدم منزله انهيار منزلها المتهالك، وعادت لتحاول البناء عن طريق القروض، رغمَ كونها مهددة من جارها بالهدمِ في أية لحظة، وكذلك من سلطات الاحتلال لأنها لم تحصل على تصريح بإعادةِ البناء.

ثم لتنقلَ الموضوع إلى حالاتِ العنف داخل المنزل من خلال حالة زنا محارم في سوريا نتيجةً ضياع الحدود داخل المنزل، حيثُ يغتصب الأب ابنتيه منذ صغرهما (الكبيرة 20عاماً، والصغيرة 13 عاماً) وكيفَ أنَّ الأم تطلب من ابنتيها تحمل ذلك، لأنَّ زوجها هددها بالطلاق، وهي لا تملكُ مأوى آخر، وعندما حاولت الابنة الكبرى أن تقدمَ بلاغاً في والدها أرسل يهددها في سجنهِ بالقتل، وضربها أخوها لتسحبَ البلاغ، وكانت النتيجة عودة الأوضاع إلى ما كانت عليه، والفتاتان تعانيان من حالة هيستيريا وانهيار عصبي حاد، والأم لا تملك لهما حلا.

بعدها قدمت " ريم وائل" من جمعية نهوض وتنمية المرأة بمصر، لحالاتٍ إحصائية عن العنف ضدَّ المرأة داخل المنزل في مصر والخدمات التي قدمتها (ADEW)للنساءِ في محطولاتٍ لإيوائهن، وشرحت حالات دُور الإيواء التي تُوفرها الدولة للنساء بلا مأوى، وكيفَ أنها ظروف غير آدمية، فهي أقرب إلى السجون، وتُعامل النساءُ فيها معاملةً أبشع مما تتلقاها في منزل الزوجية، ومع ذلك فهذه المنازل الجماعية لا يزيدُ عددها عن ثلاثةٍ على مستوى الدولة كلها في القاهرة، وتقدمت باقتراح لإنشاءِ دُور إيواء على مستوى راقٍ تُشرفُ عليها الأمم المتحدة وتتمُّ تكثيفها ونشرها على مستوى الجمهورية.
ثم ناقشَ المؤتمر موضوع العقبات القانونية أمامَ الحق في السكن بشكل عام، وبالنسبة للمرأة بشكلٍ خاص، وتناولَ أوضاع الفلاحين في مصر إبان تطبيق قانون الإيجار الزراعي، وحالات إحصائية للإخلاء القسري في مصر لأحياء مثل الجمالية والدويقة وتلال زينهم، وحالات من سوهاج لقرى تم إخلاؤها، ودراسات تفصيلية لأوضاع الفلسطينيين في الأرض المحتلة، وداخل الخط الأخضر(الضفة - حيفا - الناصرة – النقب).

ثم اختتم المؤتمر أعماله بالجلسة الختامية والمؤتمر الإعلامي لمناقشةِ الموضوعات إجمالاً، وعرض النتائج والتوصيات، فتمت إعادة عرض الحالات بما لا يزيد عن دقيقة واحدة لكل حالة، وعرض النتيجة النهائية لأوضاعِ المرأة وحقها في السكن الملائم والأرض في المجتمعات العربية، وحجم الضغوط والتهديدات التي تتعرض لها، ثم التوصيات بتحسين أوضاع المرأة العربية، ورفع درجة الوعي وإنشاء المنازل الجماعية لتوفير المسكن البديل للنساءِ المضطهدات داخل المنازل. === ((السكن الملائم والأرض))====

إنهم
يعلموننا
الانحناء
أيام التعذيب: خبرات نساء في أقسام الشرطة
لمركز النديم للعلاج والتأهيل النفسي
عرض: لمياء لطفي

"نحنُ نعلم الآن ما يجري، ولا يجوز أن نعيشَ أيامنا كما لو كنا لا نعلم. هكذا أنهى مركز النديم مقدمته للكتاب الذي أصدره مؤخراً بعنوان " أيام التعذيب " خبرات نساء في أقسام الشرطة، وبعد قراءتي لهذا الكتاب لم أستطع أن أعيشَ كما لو كنتُ لم أقرأ :فقد ظلَّ صراخ هؤلاء النساء اللاتي نقل الكتاب شهاداتهم التفصيلية عمَّا حدثَ لهن في أقسام البوليس يَصمُّ أذني، ولا أجدُ منه مهرباً ، وذكرني الكتاب بقصيدة أمل ننقل " كلمات أسبارتاكوس الأخيرة، وهو يطلبُ من المارة أن يرفعوا رؤوسهم إليه ليروه مشنوقاً ، ولكننا الآن لن نستطيع أن نطلب من أحدٍ أن يرفع رأسه، فعلينا أن ننحني ، أن نخفضَ أعيننا ونفتحها لنرى النساء وهي تُسحل على الأرض وتنتهك أجسادهنَّ على الأرض وأعراضهن، فحتى هذا الطلب الذي طلبه أمل لم يعد ممكناً ، لأنه قد ذهبَ الزمن الذي كنا نُشنقُ فيه باحترام!

والكتاب رغمَ صغر حجمه إلا أنه يحمل الكثير من المفاجآت المؤلمة، فأنت ستقابل فيه أناساً يحكون لك واقعاً ستدهش عندما تستمعُ إليه من أفواهٍ تقطرُ ألماً ، وعيون ستراها من بين السطور وقد ملأتها الإهانةُ والإنكسار، وبعيداً في عمقها ستجدُ طيفاً للتحدي ومحاولةً للصمود، هؤلاء البشر تعرضوا لأشدِّ أنواع التعذيب والإهانة، والكتاب يرصدُ بصدقٍ تجربتهم من خلالِ شهادتهنَّ لنفسهنَّ عن تجربتهنَّ الشخصية.

ينقسم الكتاب إلى أربعة أقسام، مقدمة عَرضَ فيها المركز إلى أهمية الكتاب في هذا التوقيت، وهي لفت الأنظار إلى ظاهرةٍ جديدة هي تفشي تعرض النساء للتعذيب الجنسي في أقسام البوليس، الأمر الذي تم رصده بواسطةِ بعض المراكز والمؤسسات العاملة في مجال حقوق الإنسان.

" إننا إذ نرصدُ هنا بعض حالات التعذيب التي انتقيناها بعينها، فذلك لأن جرائم التعذيب قد شهدت تطوراً نوعياً مهماً وخطيراً في السنواتِ الأخيرة، ألا وهو تفشي التعذيب الجنسي للنساء في أماكن الاحتجاز، سواء مقار مباحث أمن الدولة أو أقسام الشركة، حيث قامت بعض المنظمات - بالإضافة إلى مركز النديم -كالمنظمةِ المصرية لحقوقِ الإنسان، بتوثيق تلك الظاهرة، وأفردَ المركز المصري لحقوق المرأة تقريراً خاصاً بشأنها، كما رصدَ مركز حقوق الإنسان لمساعدة السجناء تزايد ظاهرة التهديد بهتكِ العرض وهتكه فعلاً ، وأنه يمثلُ انفلاتاً أخلاقياً خطيراً ، حيثُ لم يكن هذا النوع من التعذيب شائعاً من قبل. وحوى الجزء الثاني من الكتاب شرحاً للبند الأول من اتفاقيةِ إلغاء كل أشكال التمييز ضد المرأة، والتي تنص على عدم التمييز ضد المرأة على أساسِ الجنس، الأمر الذي تم انتهاكه من قِبل رجال الأمن، فتم التمييز ضد النساء وتعرضهنَّ لانتهاكاتٍ جنسية عديدة، وتعرض الجزء الثالث لشهادات الضحايا اللاتي تعرضنَ للتعذيب، حيث عرض لواحدٍ وعشرين حالة صُنفت تبعا للأماكن التي تمت فيها الانتهاكات، ورغم اهتمام المركز بتغيير أسماء الضحايا حرصاً على عدم نبش جروحهنَّ وآلامهنَّ ، إلا أنه تم ذكر الأسماء الحقيقية للذين مارسوا التعذيب والانتهاكات على النساء.

وقد كان لقسم شرطة حلوان نصيب الأسد في هذه الانتهاكات، حيثُ بلغ عدد الحالات التي تم رصدها في هذا القسم عشر حالات تعرضت فيه الضحايا لأحطِّ أنواع التعذيب الجنسي أمامَ أهلن، وقد حوى الكتاب في الجزء الرابع مجموعة من الإحصائيات المبنية على حالات النساء المصريات المترددات على مركز النديم من أغسطس 1993/ حتى ديسمبر 2004م. فكان عددهن 255 سيدة تعرضَ منهن للعنف من قِبل الدولة 168، كانَ نصيب التحرش الجنسي في الأقسام 62 حالة ، 17 حالة منها تمت في الفيوم و17 في بلقاس، وعشر حالات في حلوان، وتوزعت بقية الحالات على محافظات مصر، هذه الحالات تتعلق بمن ملكن الشجاعة لكي يتحدثنَ عما جرى، ولكن هاكَ بالتأكيد كثيرات لم يستطعنَ الإفصاح عن آلامهن، ربما بسبب الخجل أو الخوف أو تجنباً للفضائح التي كفاهن ما لقينه منها، وأخيرا.. نحن نعلمُ الآن ماذا يجري، ولا يجوز أن نعيش أيامنا كما لو كنا لا نعلم.

منظمات المجتمع المدني تناشد كافة المسئولين في مصر
إعادة فتح ملفات التحقيق في قضية حضانة المعادي أمام القاضي الطبيعي...

نحن الموقعين أدناه:

نناشدُ جميع المسؤولين بتمكيننا من اتخاذ إجراءات الطعن القانوني على قرارِ النائب العام الصادر في قضية أطفال حضانة المعادي " باستبعاد الشبهة الجنائية، وإحالةِ الأوراق لقيدها بدفتر الشكاوي الإدارية تمهيداً لحفظها، وكان هذا القرار قد صدر بعد أقل من 48 ساعة من قرار تجديد حبس المتهمين لمدة 30 يوماً ! وكان وكيل النيابة المحقق قد أوصى في مذكرته " بإحالة المتهمين لمحكمة الجنايات بتهمة هتك عرض هؤلاء الأطفال" ونحنُ ندعو كافة المهتمين من أشخاص ومؤسسات لممارسة كافة أشكال الضغط لإعادةِ القضية أمام القاضي الطبيعي وتمكين هؤلاء الضحايا من الحصولِ على حقوقهم.

المنظمات الموقعة مرتبة أبجدياً:

1- أمانة المرأة بالحزب الناصري.
2- ائتلاف المنظمات غير الحكومية لمتابعة تنفيذ اتفاقية السيداو
3- اتحاد النساء التقدمي بحزب التجمع.
4- البرنامج التنموي للمرأة والطفل.
5- البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان.
6- الجمعية المصرية لمناهضة التعذيب.
7- الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان.
8 - الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان
9- المركز المصري لحقوق السكن.
10- المركز المصري لحقوق المرأة.
11-المرصد المدني لحقوق الإنسان.
12-النديم للعلاج والتأهيل النفسي لضحايا العنف.
13- جمعية التنمية البيئية والصحية.
14- جمعية المرأة والمجتمع.
15 - جمعية المساعدة القانونية لحقوق الإنسان.
16 - جمعية حقوق الإنسان لمساعدة. السجناء.
17 - مركز الأرض لحقوق الإنسان.
18 - مركز الجنوب لحقوق الإنسان.
19 - مركز الفجر.
20 - مركز المبادرة المصرية للحقوق الشخصية.
21 - مركز حقوق الطفل المصري
22 - مركز دراسات وبرامج التنمية البديلة
23 - مركز هشام مبارك للقانون.
24 - مؤسسة المرأة والذاكرة.
25 - مؤسسة حابي للحقوق البيئية.
26 - مؤسسة دراسات المرأة الجديدة.
27 - مؤسسة مركز قضايا المرأة المصرية.

ملاحظة: أرسلت هذه الرسالة مع أخرى بأكثر من 120 توقيعاً من مواطنين من مختلفِ الاتجاهات ومجالاتِ العمل إلى النائبِ العام، كما قام أكثر من مائة مواطن بإضافةِ توقيعاتهم.

صحتك بالدنيا

تشيرُ الإحصائيات إلى أن ربع السكان يشكون من ألم في الصدر في وقتٍ من أوقات حياتهم، وتزداد هذه النسبة مع ازدياد العمر وتعاني النساء من هذا المرض أكثر من الرجال، ويرجع ذلك عادةً لأمراض القلب، حيثُ إن الشكوى من آلام الصدر تُعد واحدةً من الأسباب الأساسية لزيارةِ النساء لعيادات أطباء القلب في كثيرٍ من بلدان العالم.

ليس كل ما يؤلم مشكلة آلام الصدر عند النساء قلباً

ويزيدُ تعقيد تعامل الأطباء مع هذه الشكوى عند النساء عوامل عدة منها:

- أن آلام الصدر الناتجة عن ضيقِ الشرايين التاجية المغذية للقلب قد تظهرُ عند النساء بصورةٍ غير منطبقة مع ما اتفق عليه من آلام القلب عموما: ألم تحت عظمة القفص أو في وسطِ الصدر يُوصف بالثقل أو العصر أو الحرق، ويظهر مع المجهود والانفعال ويختفي في الغالب عند التوقف عن المجهود، أو تَعاطي أقراص نيتروجلسرين الموسع لشرايين القلب أو بعد دقائق معدودة، أما الألم غير النمطي فقد يظهرُ في اليسار من الصدر، وقدكونُ حاداً أو متقطعاً ويستمر ثواني أو فترة طويلة ولا يختفي بالراحة أو تعاطي مُوسعات الشرايين.

- أن معاناة النساء النفسية من قلقٍ أو اكتئاب قد تتبدى في صورةِ الألم بالصدر، والحقيقة أن هذا هو السبب الأول للألم، حيثُ يكون مسؤولاً عن أكثر حالات ألم الصدر في النساء.

- في حين تتراجع احتمالات أن يكون وجع الألم ناتجاً عن ضيق الشرايين التاجية إلى 12% فقط من الحالات:

- ورغم هذا الفارق الهائل بين السببين يظلُّ الهاجس الأول للأطباء هو التأكد من أن مصدر الآلام ليس هو شرايين القلب وذلك لأهميةِ التعامل الدوائي مع الحالة فعلاً لتطورها، وقد يستدعي هذا أحياناً التوجه لعملِ فحوصاتٍ شديدة التكلفة للتشخيص.

- تُوجد أسباب أخرى لآلام الصدر، وتصل إلى 36% من الأسباب.أيضاً قد يكون سبب الألم هو التهابات وارتجاعات المرئ، ومشاكل الجهاز الهضمي بما فيها حصوات المرارة (13%)، وقد لوحظ عموماً أن نسبة 30% من النساء قد يعانين من آلام صدرية نمطية، وتثبت الفحوصات بعد ذلك أن شرايين القلب التاجية سليمة تماما. فإذا أضيف إلى هذه الحقائق العلمية ما لاحظته دراسات نسوية عدة من ميل الأطباء إلى إرجاع كثيرٍ من أوهام النساء إلى أسبابٍ نفسية مثل القلق والهستريا والاكتئاب، يمكننا أن نفهم مدى تعقد الموضوع فهل هناك حل لهذه المعضلة؟

- من المعروف أن هرمون الإستروجين يُشكل حمايةً للنساء من أمراضِ القلب في فترة الإنجاب ولمدةِ سنوات بعدَ انقطاع الطمث، ولكن بعدَ مرور هذه الفترة تُصبح النساء عرضةً لأمراض الشرايين التاجية بنفسِ القدر، وربما أكثر اعتماداً على وجود عوامل الخطر التالية:

- مرض السكر، والذي يزيدُ نسبة الخطورة إلى ستة أضعاف، ويعتبرُ السكر أهم عوامل الخطر المسببة لأمراض الشرايين التاجية.

- ارتفاع ضغط الدم المزمن أكثر من 120/ 100، ولا يلتفت هنا إلى الارتفاع الحاد الذي قد يُصاحب الانفعال والخوف من وجودِ أزمةٍ قلبية.

- وجود تاريخ لأمراض الشرايين في الأسرة.

- التدخين، والذي كان حتى فترة قريبة مقصوراً على الرجال، وهناكَ ظاهرتان، مرتبطتان بتدخين النساء، أولاهما: أن بعض النساء قد يرفضنَ الإقرار بالتدخين لأنه مرفوض اجتماعياً للنساء، أن التدخين له تأثير أكثر سلبية على شرايين النساء من الرجال.

- ارتفاع نسبة الكولسترول ودهون الدم.

- السمنة، بالذات تلكَ التي تتميز بترسبِ الدهون على منطقةِ البطن، إذ تضاعف عوامل الخطر إلى ثلاثة مرات.

- قلة الحركة، وعدم ممارسة الرياضة بشكل منتظم.

- يلاحظ هنا أن النساء أكثر عرضة لبعض عوامل الخطر لأسباب اجتماعية أحياناً، مثل حياتهن بالمنزل وما يترتب على ذلك من زيادةِ الوزن وقلة الحركة، ولكن أهم العوامل التي تحدد احتمالية الذبحة الصدرية هو انقطاع الطمث، وعلى هذا الأساس يقومُ الأطباء بتصنيفِ النساء اللواتي يشكين من آلام الصدر إلى ثلاث مجموعات.

1- عالية الاحتمالية: وهنَّ النساء اللاتي يشكينَ من آلام نمطية بالصدر بعد انقطاعِ الطمث بعشر سنوات، ويعانينَ من أكثر من عامل من عوامل الخطورة، بالذات مرضى السكر. يجب أن تخضع هذه

الشريحة للفحوصات التي تُشخص أمراض الشرايين التاجية بما فيها قسطرة القلب.
2- متوسطة الاحتمالية: وهنَّ النساء اللاتي يشتكينَ من آلام غير نمطية، ومرور عشر سنوات على انقطاع الطمث، أو يشتكينَ من آلام نمطية ويعانينَ من عاملٍ واحد من عوامل الخطر، وهذه المجموعة تُجرى لها بعض الفحوص، ولا تحتاجُ إلى قسطرة القلب إلا إذا كانت هذه الفحوص إيجابية.
3- قليلة الاحتمالية: وهن النساء اللاتي يشتكين من آلام نمطية قبل انقطاع الطمث، بدون وجود عوامل خطورة وهذه المجموعة عادة لا تحتاج إلى اختبارات أو فحوص.

الوقاية:

الوقاية من عوامل الخطر هي أهم خطوة، وهذه يجب أن تبدأ في فترةِ الشباب وذلك بتبني نمط صحي في الحياة من خلالِ التغذية المتوازنة، يُعتبر تجنب تناول الدهون المشبعة الموجودة في الدهون الحيوانية وقليةً من أمراض تصلب الشرايين بشكلٍ عام، كما أن تقليل تناول ملح الطعام والإكثار من تناول المواد المحتوية على أملاح البوتاسيوم مثل الفاكهة هو وقليةٌ أيضاً من ارتفاع ضغط الدم، كما يُمثل مراقبة الوزن وعدم تخطي الحدود المثالية للوزن بممارسة الرياضة بشكل منتظم دوراً مهماً في الوقاية من أمراض القلب، ويُعتبر المشي لمدةِ نصف ساعة يومياً إحدى الرياضيات السهلة، حيثُ تساعد الرياضة على مستوياتٍ عدة إلى تخفيف الوزن وتقليل تراكم الشحوم وتخفيض ضغط الدم، وتُسهم في تخفيفِ التوتر العصبي الذي أصبحَ سمةً لحياتنا جميعا. وقد أثبتت البحوثُ الطبية أن ممارسة المشي بشكلٍ منتظم يؤدي إلى زيادة كفاءة عضلة القلب من خلالِ تحصين شبكة الأوعية الدموية الصغيرة المغذية للقلب.

وتساعدُ التغذية السليمة ومراقبة الوزن، فضلاً عن ممارسةِ الرياضة، على تقليل احتمالية الإصابة بمرض السكر الذي يُعد أحد عوامل الخطر الكبرى لأمراض القلب. ومن المفيد أيضاً للنساء اللاتي يشتكينَ من الآلام الصدرية معرفة إن كنَّ من المجموعات الأكثر أو الأقل احتمالية لأمراضِ قصور الشرايين التاجية، حيث تسهمُ معرفتهنَّ في اتخاذ قرار مبني على معلومات سليمة قبلَ الدخول في دوامةِ الفحوص الطبية.

ما صورة المرأة في مبادرات الإصلاح المطروحة حالياً في المجتمع المصري؟ ومن المسؤول عن تشكيل ملامح هذه الصورة؟ وهل هي بحاجةٍ إلى التعديل والإصلاح؟ وما حدود هذا الإصلاح؟ وهل تتماشى هذه الحدود مع طموحات وواقع صاحبة الصورة، ودورها في الإصلاح المطلوب؟
هذه كلها تساؤلات ترتبط بأي خطاب إصلاحي مهما كان موضوعه، تساؤلات تدور حول المطلوب إصلاحه ولماذا يجب إصلاحه، وكيف؟
وقضية مبادرات الإصلاح صارت قضية الكثير من المهمومين بقضايا الوطن، وفي مبادرة اتخذها " ملتقى تنمية المرأة بالتعاون مع مؤسسة فريدرش إبرت ، حول وضع المرأة في مبادرات الإصلاح طرحت كل هذه التساؤلات بهدفِ وضع مشروع للمستقبل ينبعُ من واقع احتياجات النساء المصريات العاملات والمثقفات، والبحث عن المصالح المشتركة بينهن واستخلاص آليات للدفاع عن هذه المصالح.
وناقشت الورشة عدداً من الموضوعات المهمة منها " الرؤى المختلفة لأوضاع النساء في المبادرات " تقييم هذه الرؤى" " النساء في التركيب الاجتماعي الجديد" " النساء في المبادرات المحلية والإقليمية وتقييم الطرح"
أمنية طلال
مطلوب مشروع
للحركة النسائية
المرأة بين التكيف
" وتحدث د. أحمد الصاوي"
الأمين العام لمؤسسة قضايا المرأة المصرية حول وضع النساء في التركيب الاجتماعي الجديد قائلاً: " بعد تبني الدولة لسياسة التكيف الهيكلي أصبح أكثر المتضررين من هذه السياسات هم الأجيال الجديدة والمرأة، وخاصةً فيما يتصلُ بالنفاذ إلى فرص العمل.
ووفقاً لما جاء في تقرير الأوضاع الإحصائية للمرأة المصرية الصادرِ عن المجلس القومي للمرأة، فإن النساء أكثر فئات المجتمع تأثراً بالأوضاع السلبية لسياسات التكيف الهيكلي، فإذا كانت البطالة أحد المعالم المصاحبة لتطبيق سياساتِ التكيف ذات الطابع الانكماشيي، فإنها حسب الإحصاءات تكادُ أن تكون ظاهرةً نسائية، فنسبة البطالة بين النساء تبلغُ حوالي أربعة أضعاف النسبة بين الرجال، حيث تصل إلى حوالي 23%حسبَ إحصاءت عام 2001، كما يبدو تأثر النساء تجاه سياسة التكيف الهيكلي واضحةً إذا ما عرفنا أن نسبةَ البطالة بين النساء كانت 11 % عند بداية تطبيق سياسات التكيف (إحصاء عام 1948/) وقفزت في عام 2001 إلى أكثر من الضعف.
ويرجعُ ذلك في حقيقة الأمر إلى تدني مستوى التشغيل في القطاعين الحكومي والعام، كما يُفضل أرباب الأعمال منح فرص العمل الجديدة للرجال دون النساء، وبالتالي فالفرص التي تتوافر لعمالة النساء في القطاع الخاص تظلُّ أقل إجراء وبدون ضمانات تقريباً، وهو ما دفع العديد من النساء من حَمَلةِ المؤهلات إلى رفضِ العمل لعدم تناسبه مع مؤهلاتهنَّ ، فضلاً عن تأثير الخصخصة في انخفاض مشاركة المرأة في قطاعِ العمل العام.
وعن توزيع قوى العمل بين النساء يضيف د. الصاوي: أن أهم ما يُلاحظ أن النساء اللاتي يُشكلن نصف عدد السكان تقريباً لا تتعدى مساهمتهنَّ في قوة العمل 21% .ويعكسُ التوزيع القطاعي لعمالة النساء حقيقةَ هذا التدني في نصيبِ النساء في سوق العمل، ففي عام 1998/ لم تتجاوز نسبة عمالة النساء في القطاع الخاص 12%علماً بأنه يستقطب الجزء الأكبر من معدلات التشغيل، في حين تراجعت نسبة عمالة النساء في القطاعِ العام لتصل إلى 16% فقط حيث يُعتبرن بذلك الأكثر تضرراً من عمليات الخصخصة وبيع القطاع العام.
وبالنسبة للقطاع الحكومي فإن نسبةَ العمالة النسائية تصلُ بالكاد إلى 26% مع الأخذ في الاعتبار أن هذه النسبة مقارنةً بالرجال لا تعني شيئاً في ظلِّ تراجعِ نسب التشغيل في القطاع الحكومي، وتشيرُ الإحصاءات إلى أن نسبة المشتغلين من النساء في القطاعِ العام وقطاع الأعمال قد واصلت انخفاضها لتصل إلى 3.3%، بينما زادت هذه النسبة في القطاع الحكومي لتصل إلى 41.9%، وهوَ ما يعكس رغبة النساء في الالتحاق بأعمالٍ تحترم حقوقها الإنجابية ولو كان ذلك على حساب الحصول على أجور مرتفعة، حيثُ يتميز القطاع الحكومي بانخفاض رواتبه، وقبل أن نغرق في موجةٍ من التفاؤل يحسنُ أن نشيرَ إلى أن 77% من النساء يعملن في القطاع التقليدي (الزراعة والخدمات) بينما لا تشكل النساء سوى 23% من عمالة القطاع المتقدم (الصناعة والتجارة والبنوك)، ويلاحظ أن عمالة المرأة في قطاع الخدمات قد تضاعفت تقريباً من 24% عام 1984، إلى 45% عام 2001 وهو ما يعني زيادة نسبة تركيز النساء في القطاع الخدمي التقليدي.

والحقيقة أن ذلك أيضاً يُعد من المؤشرات السلبية في ظل توجه سياسات التكييف الهيكلي نحو تخفيض الإنفاق العام على الخدمات، وهو ما يعني أن الغلبة للنساء في هذا القطاع لا تعكس تزايدا صافياً في أعداد النساء بقدر ما تعكس تزايداً نسبياً في مواجهة الرجال الذين يغادرون هذا القطاع باستمرار بحثاً عن عملٍ يُدر دخلاً أكبر، مع التدهور المستمر في الميزانيات المخصصة لقطاع الخدمات،وتتجلى تحيزات نتائج التكيف الهيكلي ضد النساء فيما يتصل بمقدار التساوي في الأجور النقدية، بينما يظهر تساوي هذا المتوسط للعاملين في مشروعات القطاع العام وقطاع الأعمال العام لكلٍ من الذكور والإناث (171جنيهاً للأسبوع) يرتفع متوسط أجر الذكور عن الإناث في القطاع الخاص بحوالي 33جنيهاً أسبوعياً (144جنيهاً مقابل 111جنيهاً) ويبقى أن نشير إلى أن النساء هن الضحية الأولى لسياسات التكيف الهيكلي ولا سيما على صعيد تراجع التزام الدولة بتقديم الخدمات الصحية التي تحتاجها النساء أكثر من بقية السكان بحكم وظائفهن الإنجابية، وكذلك مستوى تقليص العمالة وتحديد الأجور في القطاعين الحكومي والعام، ليس فحسب لحرمانهن من فرص العمل، ولكن أيضاً بسبب انتشار البطالة بين الرجال وتدني رواتبهم، الأمر الذي أدَّى في نهاية المطاف إلى ارتفاع نسبة النساء المعيلات من سنةٍ إلى أخرى، دون أن تواجه سياسات التكيف الهيكلي هذا التحول بتوفير التعليم والتدريب اللازمين لدخول سوق العمل.

وبالتالي فإن الطابع اللا إنساني لسياسات التكيف الهيكلي وإهمالها التنمية والتشغيل لصالح تحقيق التوازنات النقدية يكاد يسلب المرأة ما حققته من مكاسب، ولا سيما في مجال التعليم، الأمر الذي يستوجب من فعاليات المجتمع المصري التوقف من أجل مراجعة حصيلة تطبيق سياسات التكيف الهيكلي في السنوات الماضية، وكبح جماح التقديس لمفردات هذه السياسة بحثا عن حلولٍ محلية تعيد التوازن المفقود بين الآمال والطموحات وبين الإمكانات والسياسات المعمول بها.

مشروع للحركة النسائية

كما تحدثت فريدة النقاش، رئيسة مجلس إدارة ملتقى الهيئات لتنمية المرأة، حول " النساء والإصلاح" مؤكدة على أن بعض المبادرات فيها استخدام للنساء وليس بحثاً في قضايا النساء الحقيقية، وإنما محاولة استخدامهن كأداةٍ سياسية، مثلاً المبادرة الخاصة بجماعة " الإخوان المسلمين" و " الحزب الوطني" . كما أضافت أن ما ينقص الحركة النسائية المصرية هو مشروع متكامل خاص بها تنتجه في ضوء واقعها، وفي ضوء احتياج ملايين النساء، ومناقشة انتقاص حقوق المرأة في 6 قوانين " قانون العمل الموحد، قانون الجنسية، قانون الأحوال الشخصية، قوانين الضرائب قوانين المعاشات، قوانين التأمينات بهدف استخلاص خطوط عامة مشتركة، أو وثيقة تستطيع الحركة النسائية أن تناضل على أساسها دفاعاً عن حقوق النساء، ومن أجل تحسين أوضاعهن المتردية.

كما أضافت أننا إذ نرفض تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في شؤوننا بزعم الدفاع عن الديمقراطية أو تمكين المرأة من محاربة الأصولية وتحديث التعليم، وهي قضايا جوهرية في عملنا، نعتبر الإصلاح، بل التغيير ضرورة وطنية في قلبها تغيير أوضاع ملايين النساء إلى الأفضل، ولكننا نحرص أيضاً على ألا يكون رفضنا للتدخل الأجنبي مبرراً لإبقاء الحال على ما هو عليه، وكانت المبادرات الخارجية مناسبة لكي تعيد القوى الإقليمية والوطنية طرح مشروعاتها وتجديدها وتسليط الأضواء عليها، وانتزاع هامش ديمقراطي أوسع للوصول بها إلى الجماهير صاحبة المصلحة، فإن الإصلاح ليس مجرد مسألة فنية، بل خيارات سياسية واقتصادية واجتماعية في المقام الأول. وتحتل قضايا النساء مواقع متباينة في مبادرات الإصلاح العالمية والمحلية، وإن كانت هناك مبادرات منها أفردت مساحة كبيرة لهذه القضايا، مثل خطة مجموعة الثمان للدعم في الشرق الأوسط الكبير التي طورت مبادرة الرئيس بوش، وأدخلت تعديلات عليها في قمة الدول الثمان الكبرى، واستفادت إلى حد كبير من تقرير التنمية الإنسانية في الوطن العربي، الذي أصدره البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، ووثيقة الإسكندرية، ووثيقة الاستقلال الثاني للمنتدى المدني العربي الأول الموازي للقمة العربي، ووثيقة الحزب الوطني، ومبادرة الإخوان المسلمين ومشروع برنامج التغيير الديمقراطي في مصر لحزب التجمع.

المشترك لا ينفي الاختلاف

إن المرأة موجودة كمكون رئيسي في هذه المبادرات، تستكمل " د. أمال طنطاوي" أستاذ بكلية الآداب جامعة القاهرة" الحديث حول المبادرات المحلية، تقول: إننا أمام عدد من مبادرات الإصلاح تنتمي إلى قوى سياسية واجتماعية مختلفة، فهناك مبادرة الحزب الوطني الحاكم، وحزب التجمع، وجماعة الإخوان المسلمين، ثم مبادرة عدد من منظمات حقوق الإنسان، أي أننا أمام مبادرات تتفاوت مواقعها من السلطة، ما بين مبادرات الحزب الحاكم القابض على السلطة إلى حزب التجمع المعارض، إلى جماعة الإخوان المحظورة قانوناً، إلى مؤسسات المجتمع المدني التي تحاول استغلال هامش متاح من حرية الحركة والفعل وعلى الرغم مما قد يبدو من تناقضٍ بين هذه

الخطابات بحكمِ انتمائها إلى قوى سياسية واجتماعية مختلفة، إلا أن هناك قاسماً مشتركاً بينها فيما يتعلقُ بقضايا المرأة في المجتمع، وإن كان المشترك لا ينفي وجود الاختلاف. وتطلقُ مبادرة الإخوان من النظرِ إلى المرأةِ ككائنٍ طاهر كرمه الله وخاطبه كما خاطب الرجل، وإن كانت هناك قوامة للرجل على المرأة فهي، وبنص القول، " قوامة محصورة في مسائل المشاركة الزوجية - فقط - وهي قوامة مودة وتراحم في مقابل مسؤوليات يتحملها الزوج". في الوقتِ الذي تسعى فيه هذه المبادرات لاستقطاب النساء عبر وصفهنَّ بالطهر المطلق، تحاولُ أن تقصي النساء عن المجال العام بوضع محاذير غائمة على وجودهنَّ في هذا المجال، فتتحدث المبادرة عن حقِّ المرأة في تولي عضوية المجالس النيابية، ولكن في نطاقِ ما يحفظ لها عفتها وحياءها وكرامتها دون ابتذال. فماذا يعني حياء المرأة حين تعمل بالمجال العام، وما الذي يخدشُ عفتها وكرامتها حين تدخلُ حلبةَ الصراع السياسي؟

كلها تساؤلات بحاجةٍ إلى إجاباتٍ علمية تستندُ إلى واقع المرأة في المجتمع، ثم تأتي المبادرة للقضيةِ المهمة والتي تُعطي للمرأة الحق في تولي الوظائف فيما عدا حُكم " الإمامة الكبرى".

ثم إذا كان الإخوان يُقرون بضرورة وجود المرأة في المجال العام، فهل يحق لنا التساؤل عن حجم ونوعية مشاركة النساء في جماعةِ الإخوان المسلمين؟ إن خطاب مُراوغ فيما يتعلق بالمرأة يمنع ويمنحُ في الوقت ذاته، يستقطبُ ويُقصي نساء من المجال العام، ويتجاهلُ أخرياتٍ يعشنَ في سياقاتٍ قهرية اقتصادية واجتماعية وثقافية.

وجاءت مبادرة الوطني رداً على ضغوطٍ دولية وداخلية بضرورةِ الإصلاح، وكانت للمرأةُ جزءاً من هذه المبادرة وإن كانَ الحديث عنها جاءَ في سياق الحديث عن الأسرة، وكانت المرأة لا وجود لها إلا داخل الأسرة، وتجاهلت المبادرة كل مشاكل المرأة المصرية، وركّزت كل اهتمامها على الأسرة في لحظة انهيارها ولم تهتم كثيراً أو قليلاً بأسبابِ هذا الانهيار.

وبالنسبة لمبادرة التجمع فتقول د. أمال : إنها تختلف عن مبادرة الإخوان:حيثُ تقدم تحليلاً عملياً لواقع المرأة في المجتمع وخاصة الطبقات الدنيا، ولأن التجمع معني بهذه الشريحة أغفل طبقة أو شريحة أخرى من النساء تلعب دوراً سلبياً في الحركة النسائية، فمبادرة التجمع تذكر أن المرأة في العموم مضطهدة، وهذا قد يكون مرفوضاً من كثيرين.

ونأتي إلى المبادرة الأخيرة وهي مبادرة مجموعةِ منظمات حقوق الإنسان والتي تتجاوزُ المطاف لإنجازِ حقوق الإنسان، بل تشيرُ إلى الهوة الواسعة بين الواقعِ المعيشي لغالبية النساء وبين الاعتراف بكون حقوقِ المرأة جزءاً أصيلاً لا يتجزأ من منظومةِ حقوق الإنسان، ومن ثم ترى أن المساواة الحقيقية بين النساء والرجال تتجاوزُ المساواة القانونية ومراجعة المناهج التعليمية، وكذلك الخطاب الإعلامي، كما تدعو المبادرة إلى توفير الفرص المتساوية بين النساء والرجال في المشاركة السياسية.

بينما أكدت د. ثريا عبد الجواد، أستاذة علم الاجتماع بكلية الآداب جامعة الزقازيق، أن مبادرة الإسكندرية وثيقة تمثلُ التعبير الرسمي عن مبادرة الإصلاح، أي جاءت كردة فعل لمبادرة الدول الثمان دونَ تحليل مُسبق حولَ كيفية إصلاح أوضاع المرأة في المجتمع، أو أهم المشاكل التي تواجه المرأة.

وفي النهاية لنا أن نؤكدَ على أهميةِ موضوع الندوة، فهي تناقشُ قضيةً مهمة يجبُ الانتباه إليها وهي وضعُ المرأةِ في المبادرات والتي تعكسُ احتمالات ما سيكونُ عليه وضعُ المرأة في المستقبل، فهل لنا أن ننتبه ونتصورَ ونسعى لوضعٍ أفضل.